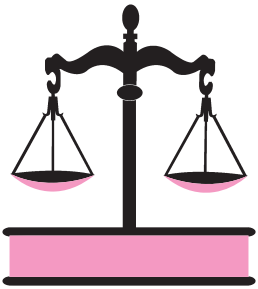

المعارضة الاستقلالية الوطنية: مواقف، مبادرات وبدائل

فبراير 2019

منشورات المركز العام لحزب الاستقلال
4 شارع ابن تومرت - باب الاحد- الرباط
www.istiqlal.info

مطبعة الرسالة -الرباط
2019

مواقف الحزب
بشأن قضية الوحدة الترابية

* مواقف حزب الاستقلال
بخصوص تطورات قضية وحدتنا الترابية

ظلت قضية وحدتنا الترابية واسترجاع الأقاليم الجنوبية للمملكة في صدارة انشغال الوجدان الاستقلالي الوفي لنضالات نساء ورجالات المقاومة وجيش التحرير من أجل مغرب حر ومستقل وموحد وظل الحزب دائما معبئا وراء جلالة الملك متشبثا بمغربية الصحراء وبمبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد لتسوية هذا النزاع الإقليمي المفتعل وظل مواكبا ومنشغلا بمختلف التطورات التي تعرفها قضية وحدتنا الترابية ، مسجلا المواقف تلو الأخرى دفاعا عن سيادة بلادنا على كامل التراب الوطني :

1 - الرأي الاستشاري للمدعي العام لمحكمة العدل الأوروبية بخصوص اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي :

• بهذا الخصوص ، عبر حزب الاستقلال عن رفضه الشديد والمطلق لرأي المدعي العام بمحكمة العدل الأوروبية ، وشدد على أن هذا الرأي المغرض يتناقض مع مضامين التقرير الذي أنجزته المفوضية الأوروبية في تقييمها لنتائج هذا الاتفاق ، والذي خلص إلى أن 75 في المائة من انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية قد استفادت منها الأقاليم الجنوبية للمملكة ؛ كما يتناقض مع واقع الحال ، بحيث إن حجم استثمارات الدولة في الأقاليم الجنوبية يفوق أكثر من خمس عشر مرة ما يخصصه الاتحاد الأوروبي مقابل الاتفاق (450 مليون درهم سنويا) ، لاسيما بعد إعطاء انطلاقة النموذج التنموي الجديد بهذه الأقاليم من طرف جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمدينة العيون يوم 6 نونبر 2015 ، الذي يعبئ أكثر من 78 مليار درهم .

(بلاغ اللجنة التنفيذية بتاريخ 16 يناير 2018)

2 – قرار محكمة العدل الأوروربية في شان اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي بتاريخ 27 فبراير 2018 :

• عبر الحزب عن رفضه القطعي لهذا القرار الذي يستثني مياه الأقاليم الجنوبية من الاتفاقية باعتباره يمس بالوحدة الترابية لبلادنا وبالسيادة الوطنية على الأقاليم الجنوبية للمملكة ، معتبرا القرار انحياز سياسي مكشوف يُشوش على المساعي والمجهودات التي تبذلها الأمم المتحدة والمبعوث الأممي الخاص لقضية الصحراء المغربية من أجل إيجاد حل سلمي لهذا النزاع المفتعل ، وباعتباره يتجاهل عمدا التطورات الحاصلة في مسلسل التسوية والجهود الكبيرة التي تبذلها بلادنا في هذا الصدد ، وخاصة منذ اقتراح مشروع الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية الذي يحظى بتقدير كبير من طرف الدول الكبرى والاتحاد الأوروبي والتي وصفته بالجدِّي وذي المصداقية .

كما أكد على أن هذا القرار لن يثني بلادنا على تقوية شراكاتها الاستراتيجية مع الاتحاد الأوربي في احترام تام لسيادة بلادنا ووحدتها الترابية ، والتطلع لبناء مستقبل واعد في إطار شراكة رابح – رابح ومواجهة التحديات المتعلقة بقضايا الأمن والإرهاب والهجرة .

(بلاغ اللجنة التنفيذية بتاريخ 27 فبراير 2018)

3 – لقاء الوفد المغربي مع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء المغربية ، السيد هورست كوهلر (لشبونة 6 مارس 2018) :

• اعتبر حزب الاستقلال أن هذا اللقاء جاء ليصحح العديد من المغالطات التي يروج لها خصوم وحدتنا الترابية ، وليؤكد على مسار التسوية السياسية لقضية الصحراء المغربية في إطار الأمم المتحدة باعتبارها الجهة الوحيدة ذات الاختصاص في هذه القضية .

• ثمَّن الحزب مشاركة الأخوين سيدي حمدي ولد الرشيد رئيس جهة العيون الساقية الحمراء ، وينجا الخطاط رئيس جهة الداخلة وادي الذهب ، ضمن الوفد المغربي بصفتهما المؤسساتية المنبثقة عن الاختيار الديمقراطي وصناديق الاقتراع

في تمثيل ساكنة أقاليمنا الصحراوية في هذا اللقاء ، وهي المنهجية التي ستساهم في تقوية فعالية ونجاعة الدبلوماسية المغربية .

(بلاغ اللجنة التنفيذية بتاريخ 27 فبراير 2018)

4 – تحركات جبهة البوليساريو شرق جدار الدفاع الأمني للصحراء المغربية :

• عبر الحزب عن رفضه لأية تحركات تقوم بها البوليساريو من شأنها العمل على نقل المراكز العسكرية والبنيات الإدارية والمدنية من مخيمات تندوف إلى الاستقرار شرق الجدار الأمني الدفاعي للصحراء المغربية وخصوصا في تفاريتي وبئر لحلو والمحبس والكركرات ، ومحاولة فرض واقع جديد على بلادنا .

• واعتبر تلك التحركات عملا معاديا لبلادنا وتهديدا حقيقيا لوحدتنا الترابية وللسلم والأمن في المنطقة ، وانتهاكا صارخا للاتفاقيات العسكرية ولوقف إطلاق النار ، وتحدّيا للمنتظم الدولي الراعي لهذه الاتفاقيات .

• داعيا الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى تحمل كامل مسؤولياتهما فيما يجري في هذه المناطق وإجبار البوليساريو على الانسحاب الفوري منها وإبقاء الوضع على الأرض كما كان عليه .

• وعبر الحزب عن التعبئة الشاملة وراء جلالة الملك من أجل التعاطي الحازم مع هذه الأعمال العدائية واتخاذ كافة الخطوات والإجراءات الكفيلة بضمان سيادة بلادنا على كافة هذه الأراضي .

(بلاغ اللجنة التنفيذية ، بتاريخ 02 أبريل 2018)

5 – لقاء العيون للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة (09 أبريل 2018) :

• شارك حزب الاستقلال في الاجتماع رفيع المستوى الذي جمع الأمناء العامين للأحزاب السياسية وأعضاء مكاتبها السياسية والتنفيذية بمنتخبي جهتي العيون الساقية الحمراء والداخلة وادي الذهب ، بالإضافة إلى أعيان وشيوخ القبائل الصحراوية بمدينة العيون صدر في ختامه «إعلان العيون» التاريخي .

• أشهر حزب الاستقلال في شخص أمينه العام ، خلال هذا اللقاء ، اللاءات الحازمة في وجه خصوم وأعداء وحدتنا الترابية :

– **لاَ** ، لأي تطاول على الأراضي المغربية بما فيها تغييرُ الوضع القانوني والتاريخي لما يُسمى بالمنطقة العازلة في الصحراء المغربية ، باعتبارها جزأ لا يتجزأ من التقطيع الترابي الوطني ؛

– **لاَ** ، لأي تحريف أو تشويش على مسار تسوية هذا النزاع المفتعل خارج الإطار الأممي ، بما في ذلك إقحام القضاء الدولي في هذا المسلسل السياسي والتفاوضي بامتياز وفق المرجعيات التي حددها مجلس الأمن ؛

– **لا** ، لأي تحريف في مسار المفاوضات يعفي الجارة الجزائر من مسؤوليتها في إيجاد حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل ، وذلك على قدر مسؤوليتها على دعم ورعاية واستدامة هذا النزاع انطلاقا من أراضيها ؛

• عبر الحزب عن ارتياحه لمضمون تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر يوم 04 أبريل 2018 والذي شدد فيه على :

– الموقف الحازم للأمم المتحدة بشأن تواجد البوليساريو في منطقة الكركرات ، والامتناع عن القيام بأي عمل قد يشكل تغييرا في الوضع القائم في المنطقة العازلة ؛
– القيادة الحصرية للأمم المتحدة لمسلسل التسوية ؛
– مسؤولية الجزائر من خلال تعزيز انخراطها في عملية التفاوض والمساهمة في إيجاد حل سياسي نهائي ومستدام متوافق عليه ؛
– الإشادة بالدينامية التنموية التي تشهدها الأقاليم الجنوبية للمملكة ، وإطلاق العديد من الاستثمارات والمشاريع لتحسين ظروف عيش الساكنة وتوفير فرص الشغل لفائدة الشباب . . .

(من خطاب الأمين العام للحزب في لقاء العيون ، 09 أبريل 2018)

• دعا حزب الاستقلال مختلف الفرقاء السياسيين والمؤسسات التمثيلية والقوى الحية إلى التعجيل بتشكيل الجبهة السياسية للدفاع عن وحدتنا الترابية ، التي التزم بإحداثها لقاء العيون التاريخي ، لتكون هذه الجبهة منصة لتنسيق مبادرات وآليات الترافع والتواصل والتأثير لدعم القضية الوطنية والتصدي للأطروحات المناوئة .

(العرض للأخ الأمين العام في دورة أبريل للمجلس الوطني ، 21 أبريل 2018)

6 – قرار مجلس الأمن حول الصحراء المغربية بتاريخ 27 أبريل 2018 :

• عبر حزب الاستقلال بهذا الخصوص عن ارتياحه لترجيح مجلس الأمن في هذا القرار ، كفة العقل والواقعية والاستقرار الإقليمي ، وتفاعله الإيجابي مع الثوابت التفاوضية والمبادرات الجادة والخطوات المتزنة التي تنهجها بلادنا إزاء استفزازات البوليساريو في تطاولها على الأراضي المغربية .

• وشدد على أن تكاثف الجهود والتعبئة الشاملة وراء جلالة الملك أيده الله دفاعا عن قضيتنا العادلة في الأقاليم الجنوبية للمملكة ، يجعل من صوت بلادنا صوتا قويا ومسموعا ومؤثرا في المحافل الأممية والدولية .

• وأكد على أن مقترح الحكم الذاتي في ظل السيادة المغربية الذي يتسم بالجدية والمصداقية ، هو الإطار الواقعي للمفاوضات والمضي في مسار التسوية لهذا النزاع المفتعل .

(بلاغ اللجنة التنفيذية 02 ماي 2018)

7 – مخرجات القمة الحادية والثلاثين للاتحاد الإفريقي بالعاصمة الموريتانية نواكشوط بتاريخ 01 يوليوز 2018 :

• تعليقا على مخرجات القمة المذكورة ، أكد الحزب على أن لا تسوية للنزاع المفتعل حول قضية وحدتنا الترابية إلا في إطار السيادة المغربية الكاملة كما يترجمها مقترح الحكم الذاتي ، والالتزام التام بالمرجعيات التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهة الوحيدة المكلفة برعاية مسار التسوية ، ورفض أي محاولة تهدف إلى الانحراف بهذا المسار عن المرجعيات المعتمدة ، مسجلا بارتياح التزام الاتحاد الإفريقي بدعم مجهودات المسلسل الأممي باعتباره الجهة الوحيدة المكلفة برعاية مسار التسوية ، وهو ما يعد انتصارا جديدا للموقف العادل لبلادنا ، وأولى ثمار العودة إلى البيت الإفريقي المشترك .

• ودعا الحزب إلى مواصلة تنفيذ النموذج التنموي الخاص بالأقاليم الجنوبية للنهوض بالإنسان والمجال ، وإعطاء الصدارة للأقاليم الجنوبية في تنزيل الجهوية المتقدمة والتسريع بذلك في أفق منح الحكم الذاتي لهذه الأقاليم تحت السيادة المغربية .

(بلاغ اللجنة التنفيذية 02 يوليوز 2018 ؛ العرض السياسي للأخ الأمين العام في الدورة الثانية للمجلس الوطني 27 أكتوبر 2018)

8 – المائدة المستديرة حول الصحراء المغربية بجنيف 05 – 06 دجنبر 2018 :

• ثمن الحزب تكريس المنهجية الجديدة في إشراك منتخبي الأقاليم الجنوبية في مباحثات جنيف حول الصحراء المغربية ، ودعوة جميع الأطراف المعنية بما فيها الجزائر وموريتانيا للمشاركة بدون شروط مسبقة ، وعبر الحزب عن الأمل في أن يشكل هذا اللقاء تدشينا لمسلسل جديد بوتيرة أسرع في تسوية هذا النزاع المفتعل . كما أكد على أن مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية هو أقصى ما يمكن أن تقدمه بلادنا من أجل إيجاد حل سياسي دائم وعملي ومتوافق عليه لهذا النزاع .
(بلاغ اللجنة التنفيذية 04 دجنبر 2018)

9 – تجديد توقيع اتفاق الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي بتاريخ 14 يناير 2019 :

• ثمن الحزب تجديد توقيع اتفاق الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوربي ، باعتباره يحدد شروط الولوج بالنسبة للأسطول الأوروبي ، كما يحدد متطلبات الصيد المستدام في المياه المغربية التي تشمل أيضا مياه أقاليمنا الجنوبية إلى حدود الرأس الأبيض .

• ولمواجهة مختلف المحاولات التي يقوم بها البوليساريو والجزائر وحلفاؤهما من أجل عرقلة استكمال مسطرة المصادقة على هذا الاتفاق ، دعا الحزب إلى مواصلة تقوية الجبهة الداخلية والتعبئة وتكثيف العمل الدبلوماسي والحزبي من أجل التصدي لكل مناورة من شأنها المساس بالسيادة الوطنية على مجموع تراب المملكة .
(بلاغ اللجنة التنفيذية 15 يناير 2019)

10 – مساهمة الدبلوماسية الموازية في الدفاع عن القضية الوطنية :

• تشكل الدبلوماسية الموازية مدخلا أساسيا لحزبنا للدفاع عن المصالح العليا لبلادنا وقضاياها الوطنية الكبرى وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية . وفي هذا الإطار ، يستثمر الحزب علاقاته الحزبية الدولية وعضويته في كل من الأممية الديمقراطية لأحزاب الوسط والاتحاد الديمقراطي الدولي وشراكته الاستراتيجية مع الحزب

الشعبي الأوروبي–القوة الحزبية الأكبر بالبرلمان الأوروبي– والذي كان لقيادة الحزب برئاسة الأمين العام ،لقاء مع رئيسه السيد جوزيف دوول ببروكسيل يوم 28 يونيو 2018 انصب حول استثمار وزن هذا الحزب بالبرلمان الأوروبي لتقديم الدعم والمساندة لموقف بلادنا في مفاوضاته مع الاتحاد الأوروبي حول تجديد اتفاقيتي الصيد البحري والفلاحة بشكل يتضمن أقاليمنا الجنوبية وكامل مياهنا الإقليمية ،وغيرها من المحافل الحزبية الدولية والإقليمية كالاتحاد الديمقراطي الإفريقي ومن خلال مختلف اللقاءات والاجتماعات ، من أجل إشعاع صورة بلادنا وخدمة قضيتنا الوطنية الأولى والترافع عن مقترح الحكم الذاتي المشهود له بالجدية والمصداقية والتعريف بتطور واقع التنمية بأقاليمنا الجنوبية في ظل تفعيل النموذج التنموي الجديد بهذه الأقاليم .

(العرض السياسي للأمين العام للحزب في دورة أبريل للمجلس الوطني بتاريخ 21 أبريل 2018)

تفاعل الحزب
مع قضايا وطنية آنية

* مواقف الحزب بخصوص الوحدة والهوية الوطنية والإنسية المغربية

انسجاما مع قيمه ومبادئه ومرجعيته ، حرص حزب الاستقلال منذ تأسيسه على الدفاع عن الوحدة والهوية الوطنية والإنسية المغربية بكل مكوناتها وتعدد روافدها الثقافية واللغوية والحضارية ، وصيانتها من العبث باعتبارها ثوابت دستورية جامعة للأمة المغربية . وتجلت مواقف الحزب بهذا الخصوص ، كما يلي :

• عبر الحزب عن قلقه الكبير بشأن خطورة ما يتم الترويج له من طرف بعض الجهات من أفكار ودعوات وتوجهات تمس بقيم ونموذج المجتمع المغربي في تساكنه وتماسكه ، وتسوق لاختيارات مجتمعية مضادة للثوابت الجامعة للأمة المغربية كما يكرسها دستور المملكة ، وللهوية الوطنية في تنوع مكوناتها وروافدها والإنسية المغربية بكل أبعادها والتي تبوئُ الدين الإسلامي بمبادئه وتعاليمه السمحة مكانة الصدارة فيها ، منبها إلى أن هذه الدعوات التي تقض المواطنات والمواطنين في أمنهم الروحي وقد تغذي بشكل مباشر خطابات ونزعات التطرف ببلادنا .

• دعا الحزب إلى الحذر واليقظة والتعاطي الواعي والنقدي مع ما يتم الترويج له من أفكار ونزعات الانفصال والانقسام وإحداث شروخ داخل المجتمع ، والتصدي لكل المشاريع الهدامة التي تستهدف التماسك والتساكن الذي يتميز به النموذج المجتمعي المغربي ، ولمحاولات تدبير التعددية اللغوية ببلادنا بافتعال التصادم بين العربية والأمازيغية ، وافتعال التعارض بين التشبث باستعمال اللغتين الرسميتين وبين الانفتاح واكتساب اللغات الأكثر تداولا في العالم ، مطالبا بتسريع المصادقة على القانون التنظيمي المتعلق بالأمازيغية ، وتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية ، قصد تعزيز الإنسية المغربية والتعددية اللغوية والثقافية ببلادنا .

• وشدد الحزب على أن التفكير والتأطير البناءين للتحولات المجتمعية التي تعرفها بلادنا لا يمكن أن يتحقق إلا عبر الحوار المدني المسؤول والهادئ المبني على المعرفة والاجتهاد وروح الأرض ، وفي إطار المؤسسات والهيئات المؤهلة لتدبير هذا الحوار ، كل حسب اختصاصها ، بإشراك مختلف الفاعلين والقوى الحية وفي إطار احترام ثوابت ومبادئ المملكة .

(العرض السياسي للأمين العام بالدورة الثانية للمجلس الوطني أبريل 2018)

• وأكد الحزب استعداده للتصدي لكل الأفكار والتوجهات والممارسات التي تجازف بمنسوب الوحدة الوطنية ، وتوظف التنوع والغنى الذي تتميز به الثقافة المغربية في تعبيراتها ومضامينها ، من أجل خلق الشرخ والتصادم بين مكونات المجتمع ، وافتعال أزمات قيمية ، وعزل الهوية الوطنية عن امتداداتها الثقافية واللغوية في العالم المعاصر .

• وبخصوص إقحام بعض العبارات الدارجة في المقررات الدراسية ، نبه الحزب الحكومة ، إلى عدم إقحام المجال التربوي في هذا التدافع الزائف ، مؤكدا مسؤوليتها في ضبط وتتبع الهندسة اللغوية في منظومة التعليم بما يحترم لغتي الدستور الرسميتين ، العربية والأمازيغية ، وينفتح على اللغات الأجنبية الأكثرَ تداولا .

• اعتبر حزب الاستقلال أن مواجهة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تعيشُها شرائح واسعة من المجتمع المغربي لا يكون بالانهزامية والاستسلام ، أو بجلد «الوطن» الذي ينبغي أن يظل فوق كل اعتبار ذاتي أو فئوي ، وأن يبقى ملاذا يتسع للجميع مهما احتدت المشاكل وضاقت الآفاق . واستنكر ما يتم الترويج له من شعارات وسلوكات وأخبار كاذبة ، تستغل حالة الإحباط التي يعانيها الشباب للمساس بثوابت الوطن ورموز سيادته ، وتأزيم روابط الانتماء إليه .

(العرض السياسي للأخ الأمين العام بالدورة الثانية للمجلس الوطني أكتوبر2018)

* مواقف حزب الاستقلال بشأن الاحتقان الاجتماعي

شكلت موجات الاحتجاجات والتوترات الاجتماعية التي شهدتها بلادنا خلال السنوات الأخيرة ولاسيما في المناطق التي تشكو ساكنتها من الفقر والهشاشة والإقصاء والعزلة ، بالإضافة إلى تنامي أشكال احتجاجية أخرى كظاهرة المقاطعة الواسعة لمنتوجات استهلاكية بسبب غلاء أسعارها ، وتدهور القدرة الشرائية للموطنين موضوع انشغال عميق لحزب الاستقلال بتداعياتها ، وتتبع دائم لتطوراتها ومآلاتها ، وحرصه على اتخاذ المواقف والمبادرات التي من شأنها إحداث القطائع الضرورية مع المسارات التي أدت إلى إنتاج الأزمة وكرست الاحتقان الاجتماعي .

1 – الاحتجاجات والتوترات الاجتماعية بمناطق الريف :

• أكد حزب الاستقلال بهذا الخصوص أن المقاربة الأمنية لا يمكن أن تكون وصفة مناسبة لمواجهة الاحتجاجات والتوترات الاجتماعية ، وإنما يتطلب الأمر الانكباب على معالجة الأسباب الحقيقية لها ، من حيث القضاء على الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإنجاز المشاريع التنموية وتوفير الخدمات الاجتماعية وتحسين مستوى عيش السكان والقضاء على مظاهر الإحباط واليأس ، في إطار التنمية الشاملة القادرة على إرجاع الثقة للمواطنين في وطنهم وفي مؤسسات الدولة وفي جدوى العمل السياسي .

• اعتبر الحزب أن الظرفية الراهنة ، بتعقيداتها وتداعياتها السياسية والاجتماعية والتنموية ، تقتضي اليوم ، وفق مقاربة تشاركية ، وضع وتفعيل استراتيجية للتقويم الشامل للأوضاع كفيلة بتبديد الشكوك وطمأنة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ، والتجاوب مع التطلعات المشروعة إلى الكرامة والعدالة الاجتماعية والتوزيع المنصف للثروة ، وتأمين الطريق إلى المستقبل برؤية واضحة وأولويات محددة وأهداف إرادية في استكمال مسار الإصلاح والمصالحات والبناء الديمقراطي الذي اختارته بلادنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله .

(كلمة الأمين العام للحزب خلال اللقاء التواصلي
بإقليم الناظور 06 يوليوز 2018)

أولا : أحداث إقليم الحسيمة

أ- الأحكام الثقيلة الصادرة في حق معتقلي الحسيمة بتاريخ 26 يونيو 2018 :

• عبر الحزب عن انشغاله العميق بتداعيات الأحكام الثقيلة الصادرة في حق معتقلي ملف أحداث الحسيمة ، وأكد أنه انسجاما مع ثوابته ومبادئه ، درج تاريخيا على عدم التدخل بأي شكل من الأشكال في القضايا المعروضة على القضاء أو التعليق على أحكامه ، ليس من باب الحياد السلبي أو عدم الاكتراث لمصائر وأقدار المواطنات والمواطنين الذين طالتهم هذه الأحكام ، وإنما احتراما لهذه المؤسسة التي ينبغي لها أن تظل قوية بانتصارها للعدالة والإنصاف والحق أينما كان .

• كما أكد أن الأحكام الصادرة لا تزال في مرحلتها الابتدائية ، ولم تستنفد بعد المنظومة القضائية كل آلياتها ، بما فيها الطعن والاستئناف والنقض ، وهو ما يعول

عليه الحزب ، لإحقاق العدالة البصيرة والرحيمة في هذه القضية .

• وجدد الحزب التذكير بمواقفه المعلنة ، الداعية إلى ضرورة مواكبة ارتفاع سقف المطالب الاجتماعية المشروعة لدى المواطنات والمواطنين ، عبر اعتماد سياسات تنموية استباقية وتفاعلية تجفف أسباب الاحتقان والاستياء الجماعي في عمقها الترابي ، وتستهدف تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ، وتمكن الشباب من فرص الشغل والارتقاء وبناء المشروع الشخصي حيث يقيم .

(تصريح الأخ الأمين العام بخصوص الأحكام الصادرة في حق معتقلي الحسيمة بتاريخ 27 يونيو 2018)

ب – جبر الضرر الجماعي بالحسيمة والمصالحة مع الريف :
جبر الضرر الجماعي :

• اعتبر حزب الاستقلال أن ورش جبر الضرر الجماعي بالحسيمة لم يكتمل والمشاريع التي تمت برمجتها لهذه الغاية كانت محدودة ولم تنجح ، خاصة في جانبها التنموي ، مؤكدا على أن مخطط منارة المتوسط الذي يرعاه جلالة الملك هو جواب قوي من أجل تدارك هذا التعثر في تحقيق المصالحة الكاملة وجبر الضرر الجماعي ، وداعيا إلى الاشتغال على الجانب الرمزي والثقافي في حفظ وتثمين ذاكرة المنطقة وخصوصيتها في إطار الهوية الوطنية الموحدة والمتميزة بتنوع مكوناتها .

• عبر الحزب عن ارتياحه للتمييز الإيجابي الذي يحظى به إقليم الحسيمة في ظل العهد الجديد ، وجهود تدارك التهميش والإقصاء التنموي الذي عانت منه المنطقة طيلة عقود ، داعيا إلى عدم تجاهل ما تحقق من مكتسبات ومنجزات ، منوها بالتفاعل السريع لجلالة الملك مع المطالب الاجتماعية المشروعة للساكنة من خلال تسريع إنجاز المشاريع التنموية المبرمجة وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة جراء تعثر إنجاز المشاريع المبرمجة .

(تصريح الأخ الأمين العام بخصوص الأحكام الصادرة في حق معتقلي الحسيمة بتاريخ 27 يونيو 2018)

المصالحة مع الريف :

• قرر حزب الاستقلال ، خلال لقاء قيادته مع ساكنة إقليم الحسيمة يوم 06 يوليوز 2018 ، فتح ورش المصالحة مع المنطقة وتقديم الاعتذار في حالة ثبوت علاقة الحزب ورجالاته بالأحداث الأليمة لسنتي 1958 و1959 ، وذلك في أفق الطي النهائي لهذا الملف ، معبرا عن استعداده لأي نوع من أنواع المكاشفة والنقد الذاتي والعمل بالمقابل على تصحيح العديد من المغالطات والافتراءات التي ألصقت بالحزب وحول مسؤوليته فيما وقع ، مشددا على ضرورة التطلع نحو المستقبل وعدم البقاء رهائن الماضي .

• كما قرر الحزب تشكيل لجنة يرأسها الأخ شيبة ماء العينين رئيس المجلس الوطني للحزب ، وعضو اللجنة التنفيذية المسؤول عن رصيد وذاكرة الحزب والمصالحة ، يكون من مهامها استجماع المعطيات التاريخية المرتبطة بهذه الأحداث ، والاستماع إلى شهادات مؤرخين وشخصيات وطنية ومواطنين من المنطقة عايشوا هذه المرحلة ، وذلك في أفق مصالحة تتوجه نحو المستقبل .

(تصريح الأخ الأمين العام بخصوص الأحكام الصادرة في حق معتقلي الحسيمة بتاريخ 27 يونيو 2018)

ثانيا : أحداث إقليم جرادة :

• أكد الحزب على أن قيمة الاستقرار الذي تنعم به بلادنا بقيادة جلالة الملك نصره الله وأيده هي شرط أساسي لفعلية الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور ولكل إصلاح تدريجي مأمول وارتقاء مشروع يتطلع إليه المواطنون والمواطنات ، وبالتالي من غير المسموح تماما المجازفة بهذه القيمة مهما علا الاعتبار أو المبرر .

• دعا الحزب إلى التهدئة وضبط النفس ومواصلة الحوار المثمر عن نتائج ملزمة لكل الأطراف ، في تدبير المطالب المشروعة والملحة لساكنة جرادة ، وذلك في إطار الحرص الجماعي على سمو القانون واحترام المؤسسات بما في ذلك ترتيب المسؤوليات والجزاءات في حالة وجود انفلات أو تجاوز .

• دعوة الحكومة إلى التركيز على المقاربة التنموية والإسراع بتنفيذ تدابير استعجالية بإشراك ممثلي ساكنة جرادة والمجتمع المدني المنظم والفعاليات المحلية الجادة ، وما يقتضيه ذلك من توفير التواصل والشفافية وتعزيز أجواء الثقة الضرورية .

• طالب الحزب بتشكيل لجان محلية مختلطة لتتبع تنفيذ هذه التدابير والتعجيل بإنجاز المشاريع المبرمجة . والانفتاح على الأفكار والاقتراحات والبدائل التي من شأنها بلورة حلول هيكلية ومستدامة للتنمية الشاملة في إقليم جرادة وباقي أقاليم الشريط الحدودي للمملكة .

(بلاغ اللجنة التنفيذية للحزب بتاريخ 21 مارس 2018)

دعا الحزب إلى إحداث القطائع الضرورية مع المسارات التي أدت إلى إنتاج الأزمة وكرست الاحتقان الاجتماعي بجرادة والتفاعل الإيجابي والحقيقي مع المطالب الاجتماعية المشروعة للساكنة ، وتقديم البدائل الاقتصادية والاجتماعية الواقعية الكفيلة بتثبيت تنمية حقيقية في هذه المنطقة وتوفير فرص الشغل وضمان الكرامة للمواطنين .

(بلاغ اللجنة التنفيذية للحزب بتاريخ 21 مارس 2018)

2 – ظاهرة مقاطعة بعض المنتوجات الاستهلاكية :

• اعتبر حزب الاستقلال حملة مقاطعة بعض المنتوجات الاستهلاكية شكلا حضاريا من الأشكال الجديدة للتعبير عن الاحتجاج مستغربا صمت الحكومة وارتباكها وضعف أدائها وغياب بعد النظر الاستراتيجي لديها وعدم تجاوبها مع مطالب المواطنين وعدم اتخاذها لأية تدابير لوقف هذه المقاطعة التي بينت مدى تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الطبقة المتوسطة ، والحد الأقصى لتحمل المواطن لمزيد من الزيادات في الأسعار ، داعيا الحكومة إلى التفاعل مع مسببات المقاطعة والإنصات لنبض المجتمع وطمأنة المواطنين على مستقبلهم وذلك من خلال المذكرة التي رفعها الحزب إلى السيد رئيس الحكومة حول مشروع قانون مالية معدل برسم سنة 2018 ، تتضمن التدابير المستعجلة والضرورية لمواجهة غلاء المعيشة وتحسين القدرة الشرائية ودعم تشغيل الشباب .

(من حوار الأخ الأمين العام للحزب في برنامج «نقطة على السطر» بالإذاعة الوطنية 27 أبريل 2018)

3 – مواقف الحزب بخصوص التدابير الضريبية والجمركية وأثرها عل قطاع التجارة :

• سجل الحزب بكل أسف الارتباك الحكومي الواضح في التعاطي مع هذا الموضوع

وعودة الصراع بين مكونات الأغلبية للتنصل من المسؤولية وعدم الاستعداد لتحمل مساءلة المواطن ، والترويج لخطاب مزدوج لكسب منافع ضيقة ولحظية ، وهو ما يجسد المواقف والممارسات التي ينبغي القطع معها لإعادة الوضوح والشفافية إلى الحياة السياسية ، والثقة في دوائر اتخاذ القرار .

• واعتبر الحزب أن التعامل الحكومي مع هذا الملف يكشف مرة أخرى غياب الرؤية الاستباقية ، والمقاربة التشاركية والتواصل الكافي مع الأطراف المعنية ، والاكتفاء فقط بمنطق تدبير الأزمات والقيام بدور الإطفائي بما يكلف ذلك من خسائر إضافية في منسوب الثقة لدى المواطن .

• وأعلن الحزب تضامنه مع التجار والمهنيين ، في احتجاجاتهم وتذمرهم من طريقة تعامل الحكومة معهم وحيَّى انخراط وترافع الاتحاد العام للمقولات والمهن عن المطالب المشروعة للتجار المتضررين ، والدور التأطيري الهام الذي قام به في هذا الموضوع ، في إطار التنسيقية الوطنية للهيئات المهنية الأكثر تمثيلية . وثمن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الإدارة العامة للضرائب وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ، والذي من شأنه تبديد المخاوف وتثبيت أجواء الثقة بين الإدارة والمهنيين والتجار .

• ودعا الحزب إلى ضرورة إعادة الاعتبار للغرف المهنية ، وخاصة غرف التجارة والصناعة والخدمات ، وإشراكها في صياغة السياسات العمومية المرتبطة بمجالات عملها .

• وأكد على ضرورة التعجيل بإطلاق المناظرة الوطنية للجبايات ، بإشراك كافة الفاعليين المؤسساتيين والسياسيين والاقتصاديين والمهنيين والفرقاء الاجتماعيين ، للتوافق على منظومة جبائية منصفة وعادلة ووضع حد لحالة الإرباك والعشوائية التي يعرفها المجال الضريبي .

* مواقف الحزب بشأن الحوار الاجتماعي

وعيا من حزب الاستقلال لأهمية إرساء السلم الاجتماعي ببلادنا من أجل تحقيق التنمية وخلق فرص الشغل ، وتوفير المناخ المناسب لتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني ، وتقوية جاذبية الاستثمار وتحفيز الموارد البشرية :

سجل الحزب بإيجاب عودة الحوار الاجتماعي بعد تجميد دام أكثر من ست سنوات ، ويدعو إلى ضرورة استكمال تنفيذ التزامات اتفاق 26 أبريل 2011 الذي أبرمته حكومة عباس الفاسي مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين ، وتحسين أوضاع المستخدمين والموظفين في القطاعين العام والخاص .

أكد على أهمية مأسسة الحوار الاجتماعي بالكيفية التي تضمن الانتظامية وإبرام اتفاقات ملزمة ، وتعزيز الثقة بين مختلف الفرقاء لما فيه مصلحة الشغيلة والمقاولة معا .

(العرض السياسي للأمين العام للحزب خلال دورة المجلس الوطني 21 أبريل 2018 ، بيان دورة المجلس الوطني 21 أبريل 2018)

وعبر عن أسفه لهزالة العرض الحكومي المقدم أمام المركزيات النقابية وعدم استجابته للمطالب العادلة للموظفين والأجراء ، في ظل الوضعية الاجتماعية الصعبة التي تتميز بغلاء المعيشة وتدني القدرة الشرائية للمواطنين .

(بلاغ اللجنة التنفيذية بتاريخ 2 ماي 2018)

● طالب الحزب بالرفع من أجور الموظفين وعموم الأجراء ، في إطار الحوار الاجتماعي . واقترح أن يكون تحسين الدخل كما يلي :

– الرفع من الأجور على مرحلتين بإقرار زيادة 200 درهم شهريا للموظفين ابتداء من فاتح يوليوز 2018 ، على أن يتم تحديد مبلغ وأجل تنفيذ الشطر الثاني من الزيادة في إطار الحوار الاجتماعي .

– الرفع من سقف الدخول المعفاة من الضريبة على الدخل من 30000 إلى 36000 درهم ؛ إدماج خصم ضريبي عن الرسوم الدراسية في التعليم الخاص من مجموع الدخل الفردي في حدود 6000 درهم سنويا عن كل طفل متمدرس .

– الشروع في تطبيق النظام المتحرك للحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص ، في إطار الحوار الاجتماعي ، ابتداء من فاتح يوليوز 2018 .

(مذكرة فريقي الحزب بالبرلمان بخصوص مشروع قانون مالية معدل برسم سنة 2018 /28 ماي 2018)

• حمل الحزب ، بعد الإصرار على العرض الحكومي الهزيل ، الحكومة مسؤولية إفشال الحوار الاجتماعي الذي تَرسخ وتَواصل بفضل نضالات القوى النقابية وتضحيات الطبقة الشغيلة ، وتصميمها على إفراغه من غايته التفاوضية ومضمونه التعاقدي الملزم وتحويله إلى لقاءات عديمة الفائدة والجدوى ، على الرغم من تأكيد جلالة الملك على أهمية إنجاح هذا الحوار .

(بلاغ اللجنة التنفيذية بتاريخ 04 دجنبر 2018)

• عبر الحزب عن أسفه من إصرار الحكومة على نهج المنطق العقابي تجاه المواطنين في تدبير مخرجات الحوار الاجتماعي ، في ظل تراجعها الملحوظ عما سبق أن وعدت به ، بخصوص الزيادة في الأجور ، والرفع من التعويضات العائلية ، وتحمل الشطر الرابع من الزيادة في مساهمة الموظفين في الإصلاح المقياسي لصندوق التقاعد . مما جعلهم نهاية شهر يناير 2019 عرضة لاقتطاع جديد من الأجر الشهري ، بالإضافة إلى اقتطاعات أخرى لتمويل عجز صندوق منظمات الاحتياط الاجتماعي .

(بلاغ اللجنة التنفيذية بتاريخ 29 يناير 2019)

* مواقف الحزب بخصوص إصلاح ورش التعليم

راهن حزب الاستقلال دائما على إصلاح قطاع التعليم باعتباره عماد تحقيق التنمية ، ومفتاح الارتقاء الاجتماعي والانفتاح ، وضمانة لتحصين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر ، ومن نزوعات التطرف والانغلاق ، وهو ما يتطلب بلورة منظور استراتيجي شامل لإصلاح منظومة التربية والتكوين ، بما يعيد الاعتبار لدور المدرسة العمومية في النهوض بجودة التعليم والمساهمة في التنمية . ومن منظور الحزب ، فإن هذا الإصلاح ينبغي أن يكون وفيا للهوية الوطنية ويعكس الثوابت الجامعة للأمة

المغربية ، انطلاقا من منظومة بيداغوجية متطورة ، وبرامج مبنية على إذكاء حس النقد والملاحظة لدى الناشئة ، وفق البيئة المغربية ، وعدم استنساخ نماذج مستوردة أو السماح باختراق أفكار هدامة لمنظومتنا التعليمية . وتتلخص مواقف الحزب بهذا الخصوص كما يلي :

• ينبه الحزب إلى التراجع المهول للمنظومة التعليمية ببلادنا نتيجة التردد والارتجالية التي تتعامل بها الحكومة مع هذا الورش الوطني الهام ودعا بهذا الخصوص إلى عدم تسييس ورش إصلاح التعليم وعدم إخضاعه للتغيرات الحكومية ، مشددا على ضرورة العمل على تسريع المصادقة على القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي والتوافق حوله بعيدا عن الصراعات السياسية ، مؤكدا أن السياسة التعليمية المعتمدة ببلادنا ، رغم محاولات الإصلاح التي مرت منها ورغم الإمكانيات الضخمة التي رصدت لهذا الغرض ، إلا أن مردوديتها تظل ضعيفة ، وهو ما جعل المواطن المغربي يفقد الثقة في التعليم وفي المدرسة العمومية ودورها كمصعد اجتماعي .

• يؤكد الحزب على أن النهوض بقطاع التعليم لم يعد فقط في حاجة إلى تدابير للتدارك والاستدراك ، وإنما في حاجة إلى تحول هيكلي عميق يقتضي إجراء قطائع وانتقالات أساسية تنهي مع منطق التداول في السياسات التعليمية وتقر سياسة مستدامة تمكن من النهوض بوضعية التعليم ببلادنا .

• يشدد الحزب على أن اختلاق النقاش حول المسألة اللغوية المحسومة دستوريا ومجتمعيا ، لا ينبغي أن يشغَلَنَا عن دراسة وبلورة الموقف الملائم بصدد التوجهات والمقتضيات الخِلافية التي يتضمنها مشروع القانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ، الذي وصل إلى البرلمان بعد مخاض طويل وعسير .

(من العرض السياسي للأخ الأمين العام
بالدورة الثانية للمجلس الوطني أكتوبر 2018)

• يسجل الحزب بارتياح مصادقة المجلس الوزاري المنعقد يوم 20 غشت 2018 على مشروع القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي من خلاله سيتم تنزيل الرؤيا الاستراتيجية لإصلاح قطاع التعليم 2015-2030 .

• **وبخصوص مشروع القانون الإطار** ، أكد الحزب على ضرورة ارتكازه على 4 ركائز أساسية لتحقيق النتائج المرجوة :

◆ **الركيزة الأولى** : الالتزام بالثوابت الجامعة للأمة المغربية ، وإعطاء الصدارة للغتين الرسميتين ، العربية والأمازيغية ، مع تعزيز اللغة العربية وتنمية استعمالها وتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وذلك وفق ما جاء به الدستور ، مع الانفتاح على اللغات الأكثر تداولا للولوج إلى المعرفة ، والتسريع باعتماد القانون الإطار حول الأمازيغية والمجلس الوطني للغات ، وكذا إدماج التنوع الثقافي للإنسية المغربية وتثمين الإرث الحضاري للهوية الوطنية بمختلف روافدها .

◆ **الركيزة الثانية** : جعل المؤسسة التعليمية حاضنة أساسية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بمختلف أجيالها ، وتقوية روح الانتماء ، وتلقين السلوك المدني ، بعيدا عن منطق التصادم والانكماش والهويات الحصرية التي تهدد العيش المشترك ؛

• **الركيزة الثالثة** : إعمال مبدإ تكافؤ الفرص وإعادة إرساء مكانة المدرسة المغربية كوسيلة للارتقاء الاجتماعي . وتمكين التلاميذ من القدرات والمهارات التي ستقوي فرصهم وحظوظهم للاندماج في سوق الشغل والمجتمع ، لا سيما باستباق التحولات القادمة في سوق الشغل . وفي هذا الصدد ، يؤكد الحزب على ما يلي :

• الحفاظ على مجانية التعليم العمومي ، وتعبئة كل الوسائل لمحاربة الهدر المدرسي ؛

• تقليص الفوارق بين التعليم العمومي والتعليم الخاص ، على مستوى تكافؤ الفرص والجودة ، بما يقوي التمازج الاجتماعي ؛

• تقليص الفوارق بين التعليم في المدن والعالم القروي ؛

• مواجهة الفوارق على مستوى الهوة الرقمية بين الجهات والمجالات الترابية على المستوى الوطني ؛

◆ **الركيزة الرابعة** : البعد الحكاماتي في تفعيل رؤية الإصلاح ، وذلك من خلال :

• الشمولية والتكامل والتجانس على مستوى الإطار القانوني (القوانين التنظيمية ذات الصلة/ القانون الإطار/ واستراتيجية التكوين المهني . . .) ؛

• أن يكون هذا الإصلاح كما يقدمه مشروع القانون–الإطار انعطافةً مفصلية في الانتقال نحو النموذج التنموي الجديد ،

• الاهتمام بأسرة التعليم وتأهيل الإدارة التربوية بما يضمن الاستقرار الوظيفي ، والتكوين الجيد ، والتحفيز ، والتكوين المستمر ؛

• إشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على الصعيد الوطني والجهوي والترابي ، والجامعة ، في تفعيل مقتضيات وتدابير القانون الإطار .

(كلمة الأمين العام للحزب باللقاء الدراسي حول : «مشروع القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ورهانات الإصلاح» بتاريخ 15 يناير 2018) .

• **وبخصوص مجانية التعليم** ، أكد الحزب رفضه المطلق لأي مساس بمبدأ مجانية التعليم باعتباره مكسبا وطنيا لا تنازل عنه ، ولا تفريط فيه ، اقتناعا منه بأن التراجع عن هذا المكتسب سيزيد من تعميق عزلة المدرسة العمومية وسيحولها إلى وسيلة لتوسيع الفوارق والتمييز الفئوي بدل أن تكون فضاء للتمازج الاجتماعي واحتضان العيش المشترك ، وسيزيد في تكريس هشاشة الطبقة الوسطى التي ستتحمل كلفة رفع مجانية التعليم ، مما سيُسَرِّعُ في تقهقرها وتفقيرها ، لاسيما أمام موجة الغلاء المتزايد في المعيشة وفي الخدمات الأساسية الأخرى .

(من بلاغ اللجنة التنفيذية 04 شتنبر 2018)

وبخصوص التوظيف بالتعاقد في قطاع التعليم ، انتقد الحزب هذا التوجه الحكومي الذي يعد تخليا من الحكومة عن التزاماتها الاجتماعية ، والذي يروم إحداث وظيفتين عموميتين بمعايير مختلفة من شأنه تكريس المزيد من هشاشة القطاع وغياب آفاق واضحة للمتعاقدين بخصوص مستقبلهم الوظيفي ووضعيتهم الإدارية مما ينعكس سلبا على جودة المردودية والتكوين وينبأ بتداعيات خطيرة على مستقبل التعليم ببلادنا ، وهو ما يستدعي وقفة تأملية وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين في القطاع لتقييم مآلات هذا التوجه وجدوى الاستمرار في تطبيقه .

* مواقف الحزب بخصوص النهوض بأوضاع الشباب وإدماجهم في المجتمع

يحظى الشباب بأهمية خاصة في حزب الاستقلال ، ذلك أن أول رسالة وجهها الزعيم الراحل علال الفاسي حول القضية الوطنية هي وثيقة «الألوكة» التي وجهها للمؤتمر التأسيسي لمنظمة الشبيبة الاستقلالية بفاس وهو ما يظهر أهمية الشباب بالنسبة للحزب ، كما أن من قاد الحركة الوطنية ومعركة التحرير ومعركة الديمقراطية ومعركة التعادلية الاقتصادية والاجتماعية هم الشباب وخاصة شباب حزب الاستقلال . ويعتبر الحزب أن العجز المطرد في إدماج الشباب ببلادنا من المؤشرات الأساسية على انحصار النموذج التنموي الحالي ، لا سيما فيما يتعلق بالتعليم والتكوين والتشغيل ، بالإضافة إلى عدم قدرة السياسات العمومية المعنية على مواكبة الحاجيات الجديدة لهذه الفئة الحيوية في ضوء التحولات الديمغرافية والحقوقية والثقافية والتواصلية المتسارعة في السنوات الأخيرة ، مما يزيد في تعميق هشاشة الشباب المغربي ، ويسهم في تفاقم شعورهم بالتهميش والإقصاء ، اجتماعيا واقتصاديا ، وتأزيم روابط انتمائهم إلى الوطن .

وحرصا من الحزب على النهوض بأوضاع الشباب وأهمية إدماجهم في المجتمع ، عمل على اتخاذ العديد من المواقف والمبادرات الهادفة إلى تعزيز مشاركتهم الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية :

1 – بطالة الشباب وإشكالية الإدماج في سوق الشغل :

• سجل الحزب أن أكبر معضلة يعاني منها الشباب المغربي هي معضلة البطالة ، مؤكدا أن بطالة الشباب بلغة الأرقام تبرز أن الفئة السِّنية بين 15 و24 سنة تصل البطالة في صفوفهم إلى 5 .26 في المائة ، أي أن ربع اليافعين بالمغرب عاطلين عن العمل ، ونسبة 43 في المائة منهم توجد بالمجال الحضري ، وهو ما يؤكد أن أكبر إشكال يواجه الشباب اليوم هو التوفر على فرص الشغل ، وتساءل عن مآل المخطط الحكومي الذي وعد الشباب بخلق مليون و200 ألف فرصة شغل أمام حالات الإفلاس والاختناق الكبير الذي تعانيه المقاولات الصغرى والمتوسطة .

• عبر الحزب عن قلقه الكبير إزاء تزايد مستويات البطالة في بلادنا والتي تجاوزت 2 .1 مليون عاطل ، يشكل الشباب وخاصة حاملي الشواهد العليا القاعدة الواسعة لها ، ذلك

أن أكثر من 50 في المائة من حاملي الشواهد يَئِسوا من البحث عن أي وظيفة ، والعديد منهم انخرطوا في هجرة الكفاءات في مختلف التخصصات ، بما فيها القطاعات الواعدة ومهن المستقبل ، ودعا الحكومة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لوقف تدفقات الهجرة السرية والعلنية للشباب وذوي الكفاءات ، وحثهم على الاستقرار وخدمة الوطن .

• كما عبر الحزب عن استيائه من بروز وتنامي ظاهرة مقلقة تتعلق بـشباب خارج المدرسة ، بدون تكوين ولا شغل ولا حماية اجتماعية والتي تصل حاليا إلى أكثر من 2,7 مليون شابة وشاب . مطالبا الحكومة بوضع خطة استعجالية لمعالجة هذه الظاهرة من أجل النهوض بهذه الشريحة من الشباب وتسهيل انخراطها في المجتمع ، وانتشالها من براثن اليأس والإقصاء والبطالة ، وتأهيلها للمساهمة في الإقلاع الاقتصادي والتنموي لبلادنا .

• واعتبر الحزب أن قضايا الشباب تستوجب تعاطيا شاملا من قبل كل القطاعات الحكومية ، التي تقع عليها جميعها مسؤولية النهوض بوضعية الشباب في مجالات الصحة ، والتعليم والثقافة والتشغيل ، وفق عرض متكامل قادر على تمكينهم من التكوين الملائم والشغل اللائق والإطار المحفز على الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والمواطناتي ، مذكرا بأن الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب (20 غشت 2018) ، دعا إلى التعبئة الشاملة لمواجهة إشكالية بطالة الشباب وحاملي الشهادات ، وإطلاق مبادرات نوعية في مجال التشغيل .

(من العرض السياسي للأمين العام للحزب في الدورة الأولى للمجلس الوطني 21 أبريل 2018/ من كلمة الأمين العام للحزب في الملتقى الوطني للحوار التلمذي 7 شتنبر 2018/ من العرض السياسي للأمين العام في الدورة الثانية للمجلس الوطني 27 أكتوبر 2018)

• دعا الحزب إلى معالجة الاختلالات العميقة في برامج التربية والتكوين بمؤسساتنا التعليمية ومعاهد التكوين المهني ومراجعتها بما يكفل الملائمة والانسجام بينها وبين الحاجيات الفعلية لسوق الشغل وتسطير برامج لتأهيل الشباب ذوي الشهادات العليا الصادرة عن مؤسسات التكوين المهني الذي يواجه تحديات حقيقية فيما يتعلق باليد العاملة المؤهلة .

(افتتاحية العلم 8 فبراير 2019) .

• شدد الحزب على أن النهوض بالشباب رهين بمدى تأهيله وإعداده للمستقبل لضمان انخراطه الفعال في الحياة الوطنية ومواجهة كافة التحديات وتقوية تشبعه بمنظومة القيم المجتمعية وترسيخ ثقافة العمل والمسؤولية ، واحترام الوقت والتضامن والعناية بالغير والتمسك بالثوابت الجامعة للأمة المغربية .

(من كلمة الأمين العام للحزب في الملتقى الوطني للحوار التلمذي 7 شتنبر 2018)

2 – الشباب وأزمة الثقة :

• بهذا الخصوص ، يعتبر حزب الاستقلال أن المغرب يعيش حركية اجتماعية نشيطة وحيوية ، ورغم كل المكاسب والإنجازات التي حققتها بلادنا ، لازال منسوب الثقة ضعيفا خصوصا لدى فئة الشباب ، الذي فقد الثقة في المؤسسات والهيآت السياسية ، وفي المنظمات النقابية ، وجمعيات المجتمع المدني ، وفي المستقبل ككل .

• كما يعتبر الحزب أن الشباب المغربي في حاجة ماسة لمن يفتح أمامه باب الثقة والأمل في المستقبل ، وهو ما يوجب على الحكومة التحلي بالمصداقية والجرأة في المواقف والقرارات والعمل بشكل استراتيجي ورؤية واضحة ، لأن الشباب اليائس يشكل خطرا على المجتمع ، مشددا على ضرورة أجرأة سياسة عمومية مندمجة لصقل طاقات الشباب التي تسترعي اهتمام جلالة الملك ، وتحظى بعنايته الموصولة .

• ويقترح الحزب لاستعادة الشباب الثقة والأمل في مستقبلهم ، ما يلي :

– تملك رؤية واضحة ، لأن الشباب من حقهم الخوف على مستقبلهم من المجهول ، في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية وفي ظل عقم الحاضر وضبابية المستقبل .

– تقوية القدرات وتعزيز الكفاءات وتطوير الإمكانيات الذاتية للشباب ، لتمكينهم من التأقلم والتفاعل مع التحولات المجتمعية وتسهيل انخراطهم في الموجات الجديدة من المهن المستقبلية .

– تحرير الطاقات لاستثمار كل الإمكانيات المتوفرة لدى الشباب وتوفير مناخ ملائم تطبعه الشفافية والنزاهة والمنافسة الشريفة .

– تحقيق العدل وتكافؤ الفرص والمصداقية ، من خلال تحويل الأقوال إلى أفعال ،

عوض تقديم الوعود الواهية والغير القابلة للتطبيق وهو ما يحتم على الحكومة أن تقدم خطابا صادقا قابلا للتنفيذ من أجل إعادة بناء الثقة مع الشباب .

• وبخصوص عزوف الشباب عن العمل السياسي ، سجل الحزب إعراضا ملحوظا للشباب عن الانخراط في الأحزاب السياسية ، وشيوع سلوك إرادي في الانكفاء والنفور من الممارسة السياسية ، وهو ما ينأى بهم عن المساهمة في العملية الديمقراطية والمشاركة الفاعلة في بناء مستقبل الوطن .

• واعتبر الحزب أن هذه الظاهرة تعد إشكالا كبيرا ، ينذر بوجود هوة بين الشباب والفاعل السياسي ، تستدعي إنتاج آلية لإدماجهم في الحياة السياسية ، معبرا عن تعبئته الكاملة للقيام بالأدوار المنوطة به من أجل استقطاب نخب جديدة ، وتعبئتهم للانخراط في العمل السياسي ، وضمان مساهمتهم بشكل أكبر في العملية الانتخابية .

(من كلمة الأخ نزار بركة خلال اللقاء التواصلي المفتوح مع المشاركات والمشاركين في الملتقى الوطني للحوار التلمذي المنظم من طرف جمعية الشبيبة المدرسية 07 شتنبر 2018/ كلمة الأخ الأمين العام في اللقاء التواصلي المفتوح مع المشاركات بجامعة الانبعاث للتكوين والتأطير في نسختها الأولى السبت 22 شتنبر 2018) .

3 – الشباب والنموذج التنموي الجديد :

• انطلاقا من قيم الحزب ومرجعتيه التعادلية ، يعتبر أن الرهان على الشباب لا ينبغي أن ينظر إليه من زاوية العبء والكلفة واستراتيجية تقليص المخاطر ، وإنما كطاقة واعدة وخزانا للقدرات يتعين رعايتُها وتطويرُها بالتأطير والمواكبة وإتاحة الفرص التي تحتاجها ، مؤكدا أن النموذج التنموي الجديد الذي يتطلع إليه الحزب يجب أن يستهدف الشباب بسياسة عمومية مندمجة ومُدمِجة ، كحامل لهذا النموذج وللاستراتيجيات والسياسات التي ستنبثق عنه ، واستثمار الذكاء المغربي وتحفيز الإبداع والابتكار لمواكبة واستباق حاجيات المجتمع .

• يقترح الحزب وضع الآليات الكفيلة بإشراك الشباب في صناعة القرار العمومي من خلال تفعيل وتقوية المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي ، وفي تقييم السياسات العمومية وفي الولوج إلى مناصب المسؤولية ، والمساهمة الفعالة

في مؤسسات الحوار المدني والديمقراطية التشاركية على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي .

• يؤكد الحزب على وضع سياسة عمومية لإدماج الشباب في الفعل المواطناتي عبر نشر ثقافة المواطنة والحقوق والواجبات ، ووضع البرامج الحاملة لقيم التضامن والتطوع مع العمل على استعادة ثقة الشباب في الحياة السياسية ، وتقوية مشاركته في الشأن العام محليا ووطنيا .

• كما يشدد الحزب على التمكين الاقتصادي للشباب ، وتنمية روح المبادرة والثقافة المقاولاتية لدى الشباب ، وضمان استفادتهم من المقدرات الاستثمارية ومن الصفقات العمومية ، مع العمل على المواكبة القانونية والتقنية والمالية لمبادراتهم ومشاريعهم .

• ويدعو الحزب إلى سن سياسة مندمجة للشباب بجعله هدفا رئيسيا للسياسات العمومية وضمان التقائية هذه الأخيرة وإعادة صياغة الأولويات ، ووضع منظومة لدعم وتحفيز الشباب ، وتحرير الطاقات عبر الاستثمار الأمثل لمواهبهم وقدراتهم الإبداعية .

• كما يطالب بتوفير عرض ترابي متنوع ومنصف للخدمات الموجهة للشباب في مجالات التكوين والثقافة والرياضة والسياحة ، والترفيه ، وتسهيل الولوج إليها بشروط تفضيلية ، بالإضافة إلى وضع خطة وطنية لمعالجة ومواجهة المخاطر المحدقة بالشباب ، وتحصينه من تهديدات الإدمان والتطرف والإجرام .

(من النموذج التعادلي للتنمية البشرية المستدامة ماي 2018)

4 – إقرار الخدمة العسكرية :

• أكد الحزب بهذا الخصوص انخراطه في كل المبادرات المواطنة التي من شأنها تعبئة وإدماج الشباب ذكورا وإناثا في سيرورة البناء المجتمعي والتنموي لبلادنا ، في إطار يضمن التوازن بين الحقوق الثابتة والواجبات الملزمة .

• كما أكد على أن إقرار الخدمة العسكرية في سياق التحول المجتمعي الحالي الذي تعيشه بلادنا ، يقتضي من الحكومة جعل هذه الخدمة المواطنة ضمن السياسة المندمجة الجديدة للشباب التي أكد عليها جلالة الملك في خطابه السامي أمام

أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة 13 أكتوبر 2017 ، والتي نتطلع أن تسارع الحكومة إلى إخراجها لكي تكون بمثابة العرض المتكامل والمتوازن الذي سيمكن الشباب من الحقوق والفرص والمؤهلات والتحفيزات التي يحتاجونها في التكوين والصحة والشغل ، والثقافة ، والترفيه ، وغيرها من المقومات التي من شأنها توطيد أسباب الانتماء والاستقرار وخدمة الوطن ؛

• طالب الحزب الحكومة ، وباستعجال القيام بمجهود بيداغوجي وتواصلي محكم من أجل تصحيح ومواجهة الصور النمطية السلبية التي تقدم الخدمة العسكرية كآلية للتأديب والعقاب أو لكبت الطاقات وروح المبادرة والإبداع والترافع لدى الشباب ؛

• ودعا الحكومة والبرلمان بغرفتيه إلى جعل محطة دراسة مشروع قانون الخدمة العسكرية والمصادقة عليه مناسبة للإنصات المتبادل والتفاعل مع النقاش العمومي والشبابي ، والانفتاح على الاقتراحات البناءة والوجيهة الكفيلة بإغناء مقتضياته وتطوير راهنيته واستيعاب تطلعات الشباب ورهانات المرحلة ، من خلال إدراج الخدمات الاجتماعية وذات النفع العام والبيئية والتنمية المستدامة ، سواء كانت إلزامية أو تطوعية .

(بلاغ اللجنة التنفيذية 04 شتنبر 2018) .

مواقف الحزب
بشأن الأداء الحكومي

* الحكومة وهدر زمن الإصلاح

بين واقع الحال ببلادنا ، منذ تشكيل الحكومة المتأخر والمتعثر ، وما تَعرفُه الساحة الوطنية من تداعيات سلبية على مستوى عددٍ من المجالات والمؤشرات ، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها ، وما يُصاحبها من تمثلات مقلقة لدى الفاعلين والرأي العام الوطني على حد سواء ، في مقابل إرادة ملكية قوية للإصلاح والقطع مع النموذج والسياسات وأنماط الحكامة التي لم تعد قادرةً على مواجهة التحديات ، والتجاوب مع تطلعات وانتظارات المواطنات والمواطنين ، أن الحكومة غير آبهة بهذه التطورات .

• وقد عبر حزب الاستقلال عن استغرابه لسلوك الحكومة وإمعانها في هدرٌ غيرُ مفهوم لزمن الإصلاح ، وتلكؤ في استكمال منظومة الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية التي أتى بها دستور 2011 في فلسفته وروحه ومقتضياته المنصوص عليها .

• ويسجل بقلق أنه هناك تساؤلات عريضة عن مآل الالتزامات المُقيدة بآجال دستورية طبقا للفصل 86 ، كما هو الشأن بالنسبة لـ :

– للقانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية ؛

– القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية ؛

– القانون التنظيمي المتعلق بحق الإضراب .

بالإضافة إلى :

– إخراج ميثاق المرافق العمومية ، وملاءمة الإطار القانوني الجديد لبعض مؤسسات الحكامة ؛

– سن ومراجعة جملة من التشريعات ، بموجب الدستور ، ذات الصلة بالحقوق والحريات وتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد ، والتشريع الجنائي وحقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة ، وآليات الديمقراطية التشاركية المتعلقة بمساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام في مسلسل اتخاذ القرار وتقييمه .

• سجل الحزب باستغراب ، بعد مرور سنة ونصف على ولاية الحكومة الحالية ، أن العديد من الملفات ذات الأولوية والأهمية لا تزال مُغْلقةً أو مُعَلَّقةً أو مُؤجلة إلى

حينٍ غيرِ معلوم ، أو لوجود ارتباك أو تردد في التقدير ؛ كما هو الشأن بالنسبة لـ :

- القانون الإطار لإصلاح التعليم ؛

- والإصلاح الشامل لأنظمة التقاعد ؛

- استكمال الإصلاح الشمولي لنظام المقاصة والدعم الاجتماعي ؛

- التطبيقَ الفعلي للجهوية المتقدمة واعتماد ميثاق اللاتمركز وإخراج الميثاق الجديد للاستثمار ؛ وذلك بالنظر إلى الرهانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعقودة على تنزيل ورش الجهوية المتقدمة الكفيلة باستيعاب العديد من المطالب والحاجيات والانتظارات التي يعبر عنها الفاعلون ومواطنات ومواطنو العمق الترابي ؛

- تفعيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة في شقه المتعلق بسير المحاكم وتحسين ولوج المواطن إلى القضاء ، والحصول على الأحكام وتنفيذها في آجال معقولة .

* الحكومة وتدبير الأمور الجارية

أمام تقاعس الحكومة عن تنزيل الإصلاحات والاهتمام بالأولويات الملحة انشغل الأداء الحكومي بمعالجة الأمور الجارية فقط ، وببطء ملحوظ في تنفيذ الالتزامات المعلن عنها ، وفي التفاعل الفوري والناجع مع المطالب الاجتماعية المشروعة للساكنة في عدد من المناطق .

واعتبر حزب الاستقلال هذا التباطؤ في التفاعل وأجرأة الالتزامات ، غير المسنود برؤية شمولية ، والمفتقر إلى البعد الاستراتيجي والمقاربة الاستباقية للأزمات ، وإيجاد الحلول الملائمة والمبتكرة ، مُكْلِفاً بمنسوب إضافي من حدة الاحتقان ، وتبديد رصيد الثقة ، بالإضافة إلى انحصار السياسات العمومية وعدم قدرتها على الاستجابة لحاجيات ومطالب فئات عريضة من الشعب المغربي .

(من بيان المجلس الوطني دورة أبريل 2018)

• وأكد الحزب ، انطلاقا من تقييمه للعمل الحكومي ، أن الحكومة منشغلة بمعالجة الأمور الجارية فقط ، وأن تدبيرها للشأن العام يطبعه التردد في اتخاذ القرارات ، واللجوء إلى الحلول الترقيعية عوض إيجاد البدائل الحقيقية والتفاعل الفوري

والناجع مع المطالب الاجتماعية المشروعة للمواطنين والمواطنات .
(من حوار الأخ الأمين العام نزار بركة ببرنامج نقطة على السطر بالإذاعة الوطنية 27 أبريل 2018)

• وطالب الحزب الحكومة بالتحرك الفوري لمعالجة الاختلالات والمشاكل الهيكلية الكبرى ، والخروج من حالة الانتظارية والجمود ، وتحملها كامل المسؤولية إزاء تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا .

* تقاعس الحكومة يغذي أزمة الثقة

• سجل الحزب بكل أسف تقاعس الحكومة عن القيام بمهامها ونهجها لسياسة الآذان الصماء أمام مطالب فئات عريضة من الشعب المغربي ، بما فيها المذكرة التي رفعها فريقا حزب الاستقلال بالبرلمان إلى رئيس الحكومة في شأن تعديل قانون المالية للخروج بالبلاد من هذه الظرفية الدقيقة ، في الوقت الذي لم تقدم فيه الحكومة أي بديل للتدابير المقترحة أو تتخذ إجراءات ملموسة للاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية المشروعة لفائدة المواطنات والمواطنين لمواجهة موجة الغلاء المتزايد ، ولاسيما الفئات الأكثر خصاصا ، وكذا الفئات المتضررة من الظرفية الحالية بمن فيهم صغار الفلاحين
(مقتطف من بلاغ اللجنة التنفيذية 19 يونيو 2018) .

• كما اعتبر الحزب أن التقاعس والتردد والبطء والتدخل المتأخر ، عوائق هيكلية في الأداء الحكومي خلال الأشهر الماضية وأن الحكومة مصرة على المضي في نفس المقاربات والسياسات التي أثبتت عجزَها في التجاوب مع الحاجيات الملحة والمطردة للمواطنات والمواطنين ، وعلى العناد في عدم الإنصات إلى معاناة المواطن ، وفي عدم مباشرة حوار اجتماعي حقيقي ومسؤول ، وعدم الانفتاح على كل اقتراح أو مساهمة واردة من القوى السياسية والحية في المجتمع .

اعتبر الحزب أن الحكومة ، بإغراقها في التقاعس عن الوفاء بالتزاماتها ، لا تقدر حساسية اللحظة الصعبة التي تمر منها بلادُنا ، وما لها من تحديات وتبعات :

- في هدر زمن الإصلاح ،
- وفي إضعاف جاذبية الاستثمار وسوق الشغل ،
- وتراجع المناخ المشجع للسلم الاجتماعي والعيش المشترك ،
- وفي استمرار تدهور القدرة الشرائية أمام إصرار الحكومة على تجميد الأجور ، وإفشال الحوار الاجتماعي مع إلقاء اللائمة على المنظمات النقابية ،
- وفي انتشار إحساس الخوف الذي أخذ يستقر مكان الثقة في الحاضر والمستقبل ،
- وفي استنفاد ما تبقى من القدرة على التحمل لدى المواطن والأسر التي تَشْعُر أن الحكومة قد تخلت عنهم أمام إكراهات العيش اليومي .

• وسجل الحزب تنصل الحكومة من الاضطلاع باختصاصاتها الدستورية ، وتهربها من تحمل مسؤوليتها في العديد من الالتزامات والملفات ، منها على الخصوص :

– إطلاق الحوار الوطني حول النموذج التنموي الجديد بعد أكثر من سنة على التكليف الملكي .

– بلورة السياسة المندمجة الجديدة للشباب التي ستقدم العرض المتكامل القادر على تمكينهم من التكوين الملائم والشغل اللائق والإطار المحفز على الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والمواطناتي .

– وقف تدفقات الهجرة السرية والعلنية للشباب وذوي الكفاءات ، وحثهم على الاستقرار وخدمة الوطن .

– مآل المخطط الحكومي الذي وعد الشباب بخلق مليون و200 ألف فرصة شغل أمام حالات الإفلاس والاختناق الكبير الذي تعانيه المقاولات الصغرى والمتوسطة .

– تسقيف أسعار المحروقات الذي التزمت به الحكومة منذ أشهر .

– استباقية الحكومة في تبديد مخاوف الأسر والمهنيين المضربين ، من انعكاس ارتفاعات أسعار المحروقات على أثمان وتسعيرات نقل الأشخاص والسلع ، وعلى تنافسية قطاع النقل ، وعلى التموين الكافي للأسواق بالمواد الأساسية والأكثر استهلاكا ، وبالتالي ضرب جديد للقدرة الشرائية .

• شدد الحزب على أن الحكومة تخطئ الموعد تلو الآخر في الإنصات والتفاعل

الجادين المتبوعين بالحلول الملائمة ، وتجازف بما تبقى لدى المواطنات والمواطنين من صبر وتعقل وقدرة على التحمل في مواجهة محنة البطالة والغلاء وتدهور القدرة الشرائية ؛ وهي المنابع التي تغذي أزمة الثقة ومشاعر الاستياء واليأس والمنطق العدمي .

(من بلاغ اللجنة التنفيذية 2 يوليوز 2018) .

• أكد الحزب على أن الحكومة مطالبة بتحيين أولويات وأهداف البرنامج الحكومي الذي حصلت من خلاله على ثقة مجلس النواب عند تنصيبها في ضوء خارطة الإصلاح الملكية الجديدة ، وتطور انتظارات المواطنات والمواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ، وهي مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى الانكباب على التنزيل السريع والفوري لخارطة الطريق المندمجة والإجرائية التي سطرها جلالة الملك نصره الله في خطابي العرش وذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2018 مع تعبئة وانخراط مختلف الفعاليات والقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل إنجازها وتحقيق نتائجها المرجوة .

(من بلاغ اللجنة التنفيذية 04 شتنبر 2018) .

• عبر الحزب عن قلقه من الموقف الغريب للحكومة إزاء مباشرة الإصلاحات والوفاء بالتزاماتها ، بما يطبع سلوكها من صمت أو تجاهل أو تسويف أو الانشغال عن كل ذلك بخُصومات أغلبيتها المُرْهَقَة ، والتَذَرُّع بغياب التماسك بين مكونات أغلبيتها لتبرير الانتظارية وإهدار الفرص ، والتهربَ من القيام بمسؤولياتها الدستورية ، والجري وراءَ حملةٍ تستعجلُ 2021 قبل أوانها ، رغم دقة المرحلة والمخاطر المحدقة بالوطن .

(من العرض السياسي للأمين العام للحزب في دورة أكتوبر للمجلس الوطني 27 أكتوبر 2018) .

• وأمام اضطراد الارتباك الحكومي والخلافات وسط أطياف الأغلبية ، الذي أفرز حالة «بلوكاج» حكومي جديد بما لذلك من تبعات سلبية على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ببلادنا :

– نبه الحزب إلى خطورة أن تصبح مصالح المواطنات والمواطنين التي لا تنتظر ، وأوراش البناء والإصلاح المعلن عنها لاسيما في التشغيل والتكوين المهني والحماية الاجتماعية والعدالة الضريبية ، رهينة حكومة مزاجية بأغلبية غارقة

في الأنانيات وصراعات الزعامة والربح والخسارة .
– عبر الحزب عن اندهاشه المتزايد من اجتهاد الحكومة في التنصل من مسؤولياتها وافتعال الخلافات داخل أغلبيتها للهروب من تقديم الحساب للمواطنين والفاعلين والرأي العام بخصوص عجزها عن بلورة التدابير الناجعة والحلول العملية والتفاعل السريع في التجاوب مع الحاجيات الملحة لشرائح واسعة من الشعب المغربي ، ولاسيما في إيجاد الشغل ، وحماية القدرة الشرائية ومواجهة غلاء المعيشة وتفقير الطبقة الوسطى ، وغيرها من المحاور ذات الأولوية الحيوية والتي سبق أن قدم بشأنها فريقا حزب الاستقلال بالبرلمان مذكرة إلى رئيس الحكومة من أجل قانون مالي معدل في منتصف سنة 2018 .

(من بلاغ اللجنة التنفيذية 29 يناير 2019) .

• لذلك دعا الحزب الحكومة إلى إحداث القطائع الضرورية مع مسارات الأزمة ، ووضع حد لظاهرة استنزاف الزمن السياسي وزمن الإصلاح ، وتنفيذ التزاماتها السياسية والتجاوب الإيجابي مع الآجال التي حددها جلالة الملك أيده الله لها لتنفيذ مختلف البرامج والمشاريع ، وإشراك الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والفرقاء الاجتماعيين وكذا المجتمع المدني في بلورة الإصلاحات في العديد من المجالات .

(من بيان اللجنة المركزية 15 دجنبر 2018) .

* مواقف الحزب بخصوص الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والمالية للحكومة

• اعتبر حزب الاستقلال أن عدم قدرة الحكومة على فتح الحوار حول مشروع النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه جلالة الملك منذ أكثر من سنة ، واستمرارها في تبني الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والمالية للنموذج الحالي الذي وصل إلى مداه ، وأصبح غير قادر على خلق الثروة وتوفير فرص الشغل ، يؤكد استمرار الحكومة في إنتاج الأزمة في ظل انحصار أفق الإصلاح لديها وعدم تجاوبها مع مطالب الشعب المغربي .

(من بيان المجلس الوطني دورة أكتوبر 2018) .

1 – تغلغل ليبرالي غير متوازن في التوجهات الاقتصادية والاجتماعية :

• شكلّتْ دراسةُ ومناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2018 ، من قبل فريقي الحزب بالبرلمان ، مناسبةً وجيهةً للتنبيه إلى خطورة تغلغل توجهات ليبرالية غير متوازنة في مفاصل وبنيات الاقتصاد الوطني ، بما فيها قطاعات الاستثمار الاجتماعي والمجالات الإستراتيجية ، وذلك في غياب الفعالية المطلوبة لآليات الضبط والتقنين والمنافسة الشريفة ، والتوازن بين رأس المال ومصلحة المواطن .

• وأكد الحزب بهذا الخصوص أن مشروع القانون المالي 2018 لا يحمل البوادر والعناصر التي تمهد للتحول نحو النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه صاحب الجلالة حفظه في خطبه السامية ، أو على الأقل القطع مع الاختيارات والسياسات التي ساهمت في محدودية النموذج التنموي الحالي .

• وسجل الحزب أن هذا النموذج لم يعد فقط عاجزا عن تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ، بل أصبح يعيدُ إنتاجَ التفاوتات ويزيدُ في اتساعها ، وفي تقهقر حركية الطبقة الوسطى نحو وضعية الهشاشة .

• كما سجل عدم إعطاء الحكومة إشارات قوية نحو الانتقال إلى النموذج المنشود ، بتدارك النواقص المسجلة على مستوى تجانس الاستراتيجيات القطاعية وإعطائها بعدا ترابيا مندمجا ، وبانتهاج حكامة وحلول إرادية على مستوى الاستثمارات العمومية للرفع من مردوديتها المتدنية من حيث النمو والتشغيل والوقع التنموي على الساكنة ، وجاذبية الاستثمارات الخاصة المدرة لفرص الشغل .

• واستغرب الحزب عدم استثمار الحكومة للدينامية الاقتصادية التي عرفتها أوروبا مؤخرا بفعل الانتعاشة المهمة التي سجلتها معدلات النمو لدى شركائنا الأوروبيين ، وعدم وصول تداعياتها الإيجابية إلى بلادنا ، وعدم تفاعل الحكومة معها بما يلزم من تدابير استباقية وتحفيزية .

• أكد الحزب تتبعه بقلق كبير تزايد نسب البطالة في بلادنا التي تجاوزت 2 .1 مليون عاطل ، في مقابل 50 ألف فرصة شغل صافية فقط ينتجها الاقتصاد الوطني سنويا ، حيث يمثل الشباب والنساء وحاملي الشواهد القاعدة الواسعة في صفوف العاطلين ؛

وحيث أن ما يقارب نصف الشباب حاليا يوجدون خارج سوق العمل ، وحوالي 75 في المائة من النساء لا تشتغل ولا تبحث عن الشغل ، وأكثر من50 في المائة من حاملي الشواهد يَئِسوا من البحث عن أي وظيفة هنا في بلدهم ، والعديد منهم انخرطوا في هجرة الكفاءات في مختلف التخصصات ، بما فيها القطاعات الواعدة ومهن المستقبل .

• واعتبر الحزب أن الاقتصاد الوطني بمعدل النمو الحالي والتوقعي الذي يحققه سنويا ، لا يمكنه أن يخلق هذا الكم الهائل من المناصب وفرص الشغل الإضافية والصافية ، بالإبقاء على نفس النموذج والسياسات والبرامج التي وقف الجميع على محدوديتها ، في ظل الوضع الصعب الذي تعيشه حاليا المقاولات الصغرى والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية وإحداث فرص الشغل ، ذلك أن الأرقام تفيد أن أكثر من 7000 مقاولة صغيرة ومتوسطة قد أعلنت إفلاسها سنة 2017 . كما تم فقدان ما بين 150 و200 ألف منصب شغل منذ سنة 2012 ، بسبب عدم احترام آجال الأداء ، رغم كل الوعود التي قطعتها الحكومة في هذا الصدد لتحسين عملية أداء مستحقات المقاولات .

(من العرض السياسي للأمين العام للحزب بدورة أبريل للمجلس الوطني) .

2 – تدبير ميزانياتي لا يواكب الخصاص الاجتماعي :

• سجل حزب الاستقلال في قراءته وتقييمه لمضامين مشروع القانون المالي لسنة 2019 ، غياب أي تغيير على مستوى الهندسة الميزانياتية للأولويات الاجتماعية والاقتصادية ، لاسيما فيما يتعلق بأجرأة إصلاح التعليم وخاصة التعليم الأولي ، وتطوير العرض الصحي ، وحماية القدرة الشرائية ، والرفع من الأجور ، والدعم الجبائي للمقاولات المشروط بتشغيل الشباب ، والتقليص من نمط عيش الإدارة . . .

• كما سجل أن المشروع ، ورغم التوجهات والأهداف والنوايا الطموحة التي تم الإعلان عنها في رسالته التأطيرية ، ظل سجين التصور القطاعي «الأورتودوكسي» في إعداد الميزانية ، الذي لا يتسع للتطوير والإبداع ، ولا للإرادية السياسية التي ينبغي أن تتميز بها الحكومة الحالية وهي تواجه احتقان الشارع ، وضعف الخدمات ، وانحسار النمو في إنتاج الثروة والشغل القادرين على تحقيق الارتقاء الاجتماعي للشباب والمعوزين .

• فلا يكفي في نظر الحزب أن نرفع من اعتمادات قطاعي التعليم والصحة مثلا لكي نَزْعُمَ أننا بصدد قانون مالي اجتماعي ؛ ذلك أنه إذا لم تندرج الميزانية في إطار رؤية استراتيجية ، وحكامة ناجعة وفعالة ، تقطع مع الاختلالات والسلبيات المسجلة ، فإن تلك الاعتمادات الإضافية ستكون ضعيفة الجدوى ، ولن تصل إلى أهدافها على غرار الاعتمادات المالية التي سَبَقتها ، ولن يصلَ وقعُها إلى المواطن كخدمات ذات جودة يحتاجها في حياته اليومية .

• ولاحظ الحزب ، في تزامن مع عرض مشروع قانون المالية ، أن من بين المفارقات المطروحة بهذا الخصوص ، اختراق الهشاشة في قطاع الصحة العمومية بتوالي استقالات الأطباء بالعشرات في عدد من المدن ، وهو الأمر الذي يفيد أن الزيادة في الاعتمادات المالية والموارد البشرية أساسيةٌ لتطوير القطاع ، لكن ذلك غير كاف ، ولن يحقق النتائج المرجوة لتحسين ظروف العمل ، وتمكين المواطن من الولوج الفوري إلى التطبيب عند المرض ، مع اعتماد النجاعة والنزاهة والشفافية في تدبير الاعتمادات المرصودة ، ومكافأة الاستحقاق ، ومراجعة الخريطة والعرض الصحيين حسب حاجيات العدالة المجالية ، وتعزيز الثقة بين الطبيب والإدارة من جهة ، وبين الطبيب والمواطن من جهة ثانية .

(من العرض السياسي للأمين العام للحزب بالدورة الثانية للمجلس الوطني أكتوبر 2018)

• وفي هذا الإطار عبر الحزب عن شجبه لـ :

- الاختيارات الاقتصادية والمالية للحكومة وتوجهاتها الليبرالية غير المتوازنة التي تحكمها هواجس الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية على حساب الجانب الاجتماعي ؛
- إضعاف سيادة القرار الاقتصادي أمام الارتفاع المهول للمديونية ، حيث وصل الدين الخارجي إلى مستويات قياسية مما يرهق ميزانية الدولة ، ويجعل القرار الاقتصادي لبلادنا رهينة تعليمات المؤسسات المالية الدولية .

• كما نبه الحكومة إلى حالة انحصار الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على خلق الثروة وتوفير فرص الشغل ، حيث يتم تسجيل تراجع في تدفق الاستثمارات الأجنبيةأأ ببلادنا وتقلص الاستثمارات الوطنية ، بفعل ضعف الثقة في مناخ

الأعمال ، وغياب الرؤية لدى الحكومة ، واستمرار البيروقراطية والفساد ، وغياب قواعد المنافسة الشريفة .

(من بيان المجلس الوطني دورة أكتوبر 2018) .

• واعتبر الحزب أن مشروع قانون المالية لسنة 2019 ليس إلا ميزانية لتكريس الأزمة ، لارتكازه على سياسة تدبير عجز الميزانية في الوقت الذي كان من المفروض أن تحمل هذه الميزانية تدابير فعلية وجريئة لاسترجاع الثقة في الاقتصاد الوطني ، وثقة المواطنين والمواطنات في المستقبل .

• وشدد الحزب على أن المشروع ، يفتقر إلى رؤية واضحة لتجاوز الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية ، وإلى إرادة لتنزيل التزامات البرنامج الحكومي ، وتطبيق التوجيهات الملكية في مجال تقوية السياسات الاجتماعية على وجه الخصوص بقطاعات التعليم والصحة والتشغيل ، وبرامج الحماية الاجتماعية ، والإسراع بإنجاح الحوار الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية للمواطنين .

• كما سجل الحزب أن الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2019 مصرة على الاستمرار في نهج نفس السياسات الهادفة إلى توسيع الفوارق الاجتماعية والمجالية عوض العمل على تقليصها ، وهي المقاربات والسياسات التي أثبتت عجزها في التجاوب مع الحاجيات الملحة والمطردة للمواطنين ، مؤكدا أن هذا المشروع يظهر مدى افتقاد الحكومة إلى رؤية استباقية لمواجهة التقلبات الأسعار الدولية ، خصوصا بالنسبة لأسعار النفط .

• واعتبر الحزب أن الحكومة تغيب عنها أربع ركائز أساسية لبناء الثقة مع المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ، أولها الرؤية الاستراتيجية في مقابل الحلول الترقيعية ذات الوقع المؤقت ، أما الركيزة الثانية فهي الوفاء بالالتزمات في مقابل العجز عن تحقيق المنجزات ، ونقض العهود ، والركيزة الثالثة هي الاستباقية في مقابل مقاربة مبنية على الآنية وإطفاء الأزمات ، أما الركيزة الرابعة فهي إعطاء المقروئية لكل التدابير المتخذة في مقابل غموض وضبابية السياسة الحكومية .

(كلمة الأمين العام خلال اللقاء الدراسي للفريق الاستقلالي بالبرلمان حول مشروع قانون مالية 2019) .

• وفي هذا الإطار ، اعتبر الحزب أنه لا بد من أن يجسد قانون المالية إرادة الحكومة في الإصلاح ، وأن يُؤَشِّر على الانعطاف الحقيقي نحو النموذج التنموي الجديد ، وأن لا يستمر في إعادة إنتاج الاختيارات والتدابير التي تسببت في أزمة النموذج الحالي بتوجهه الليبرالي غير المتوازن ، وباتساع الفوارق الاجتماعية والمجالية ، وفي التوزيع الجهوي غير المنصف للاستثمار العمومي ، وفي ضعف مردودية هذه الاستثمارات العمومية من حيث فرص الشغل والأثر التنموي عموما .

•لذلك بادر الحزب إلى التخفيف من وطأة هذه الاختيارات الحكومية من خلال المساهمة بمبادرتين هامتين تتعلق الأولى بتنمية وإنعاش المناطق الحدودية وتتعلق الثانية بترميم وتعديل قانون المالية برسم سنة 2018 تولى فريقا الحزب بالبرلمان توجيههما إلى السيد رئيس الحكومة على التوالي يوم 03 أبريل 2018 ، و 28 ماي 2018 ، وذلك تجسيدا للالتزام الراسخ للحزب في السعي إلى الصالح العام ، والترافع البناء عن المطالب المشروعة للمواطنات والمواطنين :

3 – مذكرة الحزب حول تنمية المناطق الحدودية :

تتضمن المذكرة مجموعة من الاقتراحات التي يعتبرها الحزب خارطة طريق لتدارك الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها المناطق الحدودية أرضا وإنسانا عسى أن تجد هذه الاقتراحات طريقها نحو التنفيذ لما فيه المصلحة العليا للوطن .

أولا : الاقتراحات المتعلقة بتنمية الشريط الحدودي :

◆ يجب أن تتحمل الدولة مسؤوليتها كاملة في تنمية المناطق الحدودية التي تشكل حوالي ثلث مساحة المغرب وساكنته من خلال اعتماد برنامج استعجالي استدراكي لإعادة التوازن بين المناطق الساحلية والشريط الحدودي للجزء الشمالي – الشرقي من المملكة الذي ينطلق من السعدية الى محاميد الغزلان .

◆ وضع مخطط وطني لتنمية الشريط الحدودي باعتباره المدخل الأساسي للتنمية الشاملة .

◆ إدراج المناطق الحدودية ضمن المحددات الأساسية للنموذج التنموي الجديد ، وجعلها في قلب السياسات العمومية والاستراتيجيات الحكومية وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية وتمكينها من المشاريع والبرامج الكبرى المرتبطة بالاستثمار العمومي .

◆ إعمال مقاربة مبتكرة ومندمجة على المستوى الميزانياتي والمؤسساتي والحكامة المعتمدة ، والسياسات العمومية ذات الصلة ، من خلال :

– تعبئة مجهود تمويلي خاص من ميزانية الدولة ، من أجل تدارك التأخر المتراكم الذي تعرفه المناطق الحدودية (التوزيع الجهوي لميزانية الاستثمار ، ميزانية الجهات ، صندوق التضامن بين الجهات ، وصندوق التأهيل الإجتماعي ، وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية) ،

– تفعيل آلية مجموعات الجهات ومجموعات الجماعات الترابية على مستوى المناطق الحدودية من أجل ضمان فرص واسعة للتكامل الاقتصادي واستعمال وتعضيد بنيات وشبكات الربط واللوجيستيك المشتركة ،وبالتالي تقوية تنافسية وجاذبية هذه المناطق للاستثمارات ، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية المحدثة للثروة والمذرة لفرص الشغل لفائدة شباب هذه المناطق .

◆ يجب أن يشمل صندوق التنمية القروية والجبلية المناطق الحدودية بشكل تصبح معه هذه المناطق حاضرة بقوة في جميع البرامج والمشاريع التي يقوم بها الصندوق .

◆ تقوية الاعتمادات المخصصة لتنمية المناطق الحدودية بشكل تستجيب لمتطلبات هذه التنمية وحاجيات الساكنة في العيش الكريم .

◆ تمكين الجماعات الترابية التابعة للمناطق الحدودية من الاعتمادات اللازمة ، سواء تلك المتعلقة بحصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة أو الاعتمادات المخصصة لها كدعم عمومي أو كقروض من صندوق التجهيز الجماعي .

◆ وضع خريطة للخدمات الاجتماعية الأساسية ، من صحة وتعليم وسكن وماء وكهرباء وولوج إلى المرافق العمومية الأخرى على أساس المساواة بين المواطنين والإنصاف في تغطية التراب الوطني والاستمرارية في أداء الخدمات كما ينص على ذلك الدستور ،وذلك بالنظر إلى الخصاص الكبير المسجل على مستوى أقاليم وجماعات هذا الشريط الحدودي .

◆ العمل على توجيه الاستراتيجيات القطاعية نحو إحداث أقطاب اقتصادية مرتبطة بقدرات ومؤهلات هذا الشريط الحدودي ، وتمكينه من الانخراط في سلاسل الإنتاج والقيمة الوطنية والدولية ، لاسيما فيما يتعلق بالأنشطة الذكية والرقمية ، والطاقات المتجددة ، والاقتصاد الأخضر ، والصناعات المعدنية والفخار والسيراميك ، والصناعات الإبداعية التي تثمن المنتوج المحلي ، والأنشطة الاقتصادية ذات المحتوى الثقافي ، وغيرها .

◆ تحفيز الاستثمار الخاص وتحسين جاذبية الشريط الحدودي من خلال إعادة النظر في ميثاق الاستثمار وكذا قانون المعادن واعتماد امتيازات جبائية وعقارية في إطار مقاربة مندمجة تضمن خلق مناخ الأعمال بهذه المناطق بشكل يستجيب لمتطلبات جلب الاستثمار الخاص الكفيل بخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل .

◆ إحداث مناطق حرة لجلب الاستثمارات وتوفير المواد الأولية مع ضرورة توفير القطع الأرضية المجهزة بأسعار مخفضة وتوفير المواد الأولوية والتجهيزات الأساسية لإنعاش مختلف الأنشطة الاقتصادية والمساهمة في خلق فرص الشغل .

◆ تثمين وضمان الاستغلال الجيد للمشاريع الكبرى المتعلقة بالبنيات التحتية الطرقية والسككية وتحسين الشبكة الطرقية التي تربط بين مختلف أقاليم المناطق الحدودية ، وتفك العزلة عن الساكنة .

◆ تقوية مكانة الطيران الجهوي وتعزيز مساهمته في تنمية المناطق الحدودية من خلال توسيع الرحلات الوطنية والدولية بالنسبة لمطار وجدة أنكاد وتشغيل مطار بوعرفة وتجهيزه بالآليات اللازمة .

◆ تعبئة أكبر نسبة من الادخار البنكي الناتج عن تحويلات أفراد الجالية المغربية المنحدرين من المناطق الحدودية لإنجاز المشاريع التنموية لهذه المناطق .

◆ الزيادة في المبالغ المخصصة للمساعدات الموجهة للاستثمارات المرتبطة بالتنمية الفلاحية ،بما فيها تلك المتعلقة بمخطط المغرب الأخضر ، وخاصة في الوسط القروي .

◆ تمكين المناطق الحدودية من المشاريع والبرامج الكبرى المرتبطة بالاستثمار العمومي .

◆ جعل المناطق الحدودية في قلب السياسات العمومية والاستراتيجيات الحكومية

وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية وتمكينها من المشاريع والبرامج الكبرى المرتبطة من المشاريع والبرامج الكبرى المرتبطة بالاستثمار العمومي .

◆ خلق آليات للتشغيل الذاتي ودعمها ماديا وبشريا ولوجستيكيا ، بما في ذلك دعم التعاونيات والجمعيات .

◆ البحث عن بديل اقتصادي للمناطق الحدودية ، بما يضمن للساكنة حقها الدستوري في العيش الكريم .

◆ إدماج التدخلات والمقاربة الشمولية للتنمية ، الخاصة بالمناطق الحدودية لضمان التضامن والتكافل بين الجهات .

◆ تعزيز التنسيق بين القطاعات الحكومية المعنية بتنمية المناطق الحدودية ، مع الحرص على إشراك ساكنة المناطق الحدودية وتحديد مسؤولياتها في التنمية ، وكذا التعاون مع منظمات المجتمع المدني بنهج مقاربة تشاركية في إعداد وإنجاز برامج تنمية الشريط الحدودي .

◆ التعجيل بمعالجة إشكالية العقار بالمناطق الحدودية لخلق فرص الاستثمار حتى يكون الرصيد العقاري في خدمة تنمية هذه المناطق ، خاصة فيما يتعلق بالأراضي السلالية .

◆ معالجة التقلبات المناخية وانعكاساتها على المناطق الحدودية ، بما فيها المشاكل المترتبة عن الجفاف الذي أخذ بعدا هيكليا بالمناطق الحدودية ، خاصة فيما يتعلق بتوفير الماء الشروب ، حفر الآبار وبناء السدود الصغرى والمتوسطة لتحسين الفلاحة السقوية .

◆ دعم الواحات والمناطق السقوية حتى تساهم في إنتاج المواد الغذائية الطبيعية .

◆ بناء قرى نموذجية بالمناطق الحدودية والتأهيل الحضري للجماعات القروية والمراكز الحضرية وخلق تجزئات سكنية لاستيعاب ساكنة الأحياء الهامشية .

◆ تمكين ساكنة الرحل من مقومات العيش الكريم والاستفادة من المرافق الاجتماعية .

◆ خلق فرص الاستثمار السياحي بالمناطق الحدودية .

◆ إحداث معهد عالي للتكوين في مجال الحرف والمهارات المطلوبة بالنسبة لعدد

من القطاعات الواعدة ، على مستوى الجهة وكذا على مستوى الجماعات الترابية ، لاسيما فيما يتعلق بالأنشطة الذكية والرقمية ، والطاقات المتجددة ، والاقتصاد الأخضر ، والصناعات المعدنية والفخار والسيراميك ، والصناعات الإبداعية التي تثمن المنتوج المحلي ، والأنشطة الاقتصادية ذات المحتوى الثقافي .

ثانيا : الاقتراحات الخاصة بتنمية الجهة الشرقية :

- اعتماد استراتيجية تنموية للنهوض بالأنشطة الاقتصادية بالجهة الشرقية عبر توفير شروط اندماجها وتكاملها مع الاقتصاد الوطني وكذا الاقتصاد الأورومتوسطي ، من خلال استكمال وتثمين وضمان الاستغلال الجيد للمشاريع الكبرى التي أطلقها جلالة الملك ،خاصة فيما يتعلق بالبنيات التحتية الطرقية والسككية التي تربط بين أقاليم هذه الجهة والمشاريع الاقتصادية التي تهم المنطقة الصناعية ميناء الناظور وسلوان والمنطقة الصناعية الفلاحية ببركان والمنطقة اللوجيستيكية لتاوريرت والمركب السياحي للسعيدية والمركب الطاقي لجرادة والقطب الخدماتي والمعلوماتي والتكنولوجي الجديد بوجدة ، وكذا التعجيل بإحداث مركب جهوي لصناعة السيارات على غرار ما هو موجود في ميناء طنجة المتوسط .
- تقوية الغلاف المالي الخاص بصندوق الاستثمار الموجه للمنطقة الشرقية الذي تم إحداثه سنة 2007 ، وذلك من خلال الرفع من موارده وتوسيع قاعدة المساهمين فيه في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
- دعوة الحكومة إلى التعجيل بإيجاد بديل تنموي حقيقي لإقليم جرادة بعد قرار إغلاق شركة مفاحم جرادة والبحث عن السبل الكفيلة بمعالجة القضايا والمشاكل التي تعاني منها الساكنة في إطار مقاربة اقتصادية واجتماعية تضمن الاستقرار والسلم الاجتماعي بالمنطقة .
- إحداث طريق سريع بين وجدة والرشيدية عبر بوعرفة .
- إعادة تشغيل الخط السككي بين وجدة وبوعرفة .
- خلق مدينة جامعية دولية بكل التجهيزات اللازمة بوجدة .
- إحداث نواة جامعية متعددة الاختصاصات بمدينة بوعرفة تستجيب لمتطلبات سوق الشغل بالمنطقة .

◁ البحث عن فضاءات وأسواق داخلية وخارجية لتسويق منتوجات الجهة الشرقية ، بما فيها أساسا الحوامض .

4 – مذكرة الحزب حول مشروع قانون مالية معدل برسم سنة 2018 :

تتضمن هذه المذكرة جملة من التدابير ذات البعد الاجتماعي التي تعتبر في تقدير الحزب تدابيرَ ضرورية واستعجالية لا تحتمل الإرجاء لمواجهة غلاء المعيشة وتحسين القدرة الشرائية ودعم تشغيل الشباب . وهو الأمر الذي يستلزم من أجل تفعيله إجراء مراجعة فورية لبعض مقتضيات قانون مالية 2018 من خلال مطالبة الحكومة بتقديم مشروع قانون مالية معدل إلى البرلمان ، عملا بالأحكام ذات الصلة في القانون التنظيمي لقانون المالية .

أ- من أجل تحسين الدخل ، في إطار الحوار الاجتماعي :

◆ الرفع من الأجور على مرحلتين بإقرار زيادة 200 درهم شهريا للموظفين ابتداء من فاتح يوليوز 2018 ، على أن يتم تحديد مبلغ وأجل تنفيذ الشطر الثاني من الزيادة في إطار الحوار الاجتماعي .

◆ الرفع من سقف الدخول المعفاة من الضريبة على الدخل من 30000 إلى 36000 درهم ؛

◆ إدماج خصم ضريبي عن الرسوم الدراسية في التعليم الخاص من مجموع الدخل الفردي في حدود 6000 درهم سنويا عن كل طفل متمدرس .

ب – من أجل حماية القدرة الشرائية للمواطنين :

• وضع نظام مرن للرسوم الداخلية على الاستهلاك المطبقة على استيراد المحروقات مرتبط بمستويات الأسعار الدولية ، وذلك من أجل تخفيف من انعكاس ارتفاعات الأسعار الدولية على القدرة الشرائية للمواطنين .

• برمجة آليات استباقية تمكن من مواجهة تداعيات ارتفاع الأسعار الدولية للمحروقات على القدرة الشرائية للمواطنين .

ج- من أجل دعم التشغيل :

• توسيع الإعفاءات الضريبية وتلك المتعلقة بالتحملات الاجتماعية التي منحت إلى المقاولات المحدثة بين فاتح يناير 2015 و31 دجنبر 2019 لتشمل جميع المقاولات الصغرى والمتوسطة والتعاونيات وغيرها ؛

• رصد الاعتمادات اللازمة لتأهيل المراكز الجهوية للاستثمار ، وإحداث الوكالات الجهوية الجديدة لإنعاش الشغل ؛

• رصد الاعتمادات الضرورية لتنفيذ التدبير الجديد المتعلق بالتداريب المؤدى عنها في الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية لفائدة حاملي الشهادات .

• وفي هذا الصدد ، وحرصا منا على أن يتم إدراج هذه التدابير المقترحة في مشروع قانون المالية المعدل مع الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى للميزانية ، ندعو الحكومة إلى استثمار الهوامش الميزانياتية الجديدة المتاحة ، وذلك نتيجة :

- التقديرات المحينة للمحصول الفلاحي برسم هذه السنة التي تزيد بحوالي 25 في المائة عن التوقعات التي تم اعتمداها عند إعداد القانون المالي الحالي ، مما سيكون له انعكاس إيجابي على معدل النمو وعلى تطور استهلاك الأسر ؛

- تحيين الفرضيات التي بنيت عليها الميزانية العامة لسنة 2018 المتعلقة بأسعار المواد البترولية التي ارتفعت إلى يومنا هذا بحوالي 10 دولارات في المتوسط بالمقارنة مع 60 دولارا للبرميل الذي اعتمدته الحكومة في قانون المالية الحالي ، وهو ما سيوفر مداخيل إضافية من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد ، ومن الرسوم الجمركية المطبقة على المحروقات .

• كما دعا الحزب الحكومة إلى اتخاذ تدابير عملية تهدف إلى ترشيد نفقات التسيير المرتبطة باقتناء «المعدات والنفقات المختلفة» برسم ميزانية 2018 ، خصوصا أنه تم رفع مخصصاتها بأزيد من 16,4 في المائة ، في حين أن معدل تطور هذه النفقات لم يتجاوز 4,3 في المائة على مدى الخمس سنوات الماضية (2013 - 2017) .

• بالموازاة مع التدابير الاستعجالية التي اقترح حزب الاستقلال إدراجها من خلال

تعديل القانون المالي برسم 2018 ، ثمة مجموعة من الإجراءات المواكبة التي يعتبرها الحزب أساسية لإعطاء الفعالية اللازمة والتجانس الناجع للإجراءات التي يتعين اتخاذها في هذا الصدد . وهي كالتالي :

- استئناف الحوار الاجتماعي على أرضية تفاوضية تمكن من إبرام اتفاق اجتماعي في أقرب الآجال ؛
- الشروع في تطبيق النظام المتحرك للحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص ، في إطار الحوار الاجتماعي ، ابتداء من فاتح يوليوز 2018 ؛
- الإسراع بتفعيل مجلس المنافسة طبقا للفصل 178 من الدستور ؛
- تطبيق المادة الخامسة من القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة من أجل تسقيف أسعار المحروقات ؛
- تسقيف هوامش الربح قطاع التعليم الخاص ؛
- استكمال تشكيل وتفعيل الآليات المؤسساتية من أجل حماية المستهلك ، وإعداد المراسيم والتدابير والتحفيزات المواكبة اللازمة ؛
- التعجيل بإصلاح أسواق الجملة ، وتنظيم وضبط هوامش الوساطة التجارية والمتدخلين في سلسلة التوزيع ، وتعزيز محاربة المضاربة والاحتكار ؛
- إعداد المراسيم اللازمة لتطبيق القانون المتعلق بأجل الأداء وتحديد نسبة الغرامة خصوصا أن تأخير أجل الأداء يتسبب في إفلاس 40 في المئة من المقاولات وهدر أكثر من 100000 فرصة شغل سنويا .

(مذكرة الحزب حول تنمية المناطق الحدودية الموجهة لرئيس الحكومة بتاريخ 03 أبريل 2018/ مذكرة الحزب بشأن مشروع قانون مالية معدل برسم 2018 الموجهة لرئيس الحكومة بتاريخ 28 ماي 2018) .

مواقف الحزب بشأن الإصلاحات السياسية والمؤسساتية

• أضحى تفعيل ورش الإصلاحات السياسية والمؤسساتية والديمقراطية ضرورة مجتمعية تتطلب إبداع تعاقد سياسي جديد عبر إقرار إصلاحات متوافق حولها ، تكون محورا لكل التعاقدات المجتمعية ، ومدخلا حاسما لتثبيت الديمقراطية الحقة ، باعتبارها المدخل الأساسي للمشروع التنموي الجديد . ويراهن حزب الاستقلال على هذه الإصلاحات لتأهيل الحقل السياسي والحقوقي ببلادنا وإعادة الاعتبار للفعل والفاعل السياسيين واسترجاع ثقة المواطن في العملية السياسية ، وفق رؤية جديدة للممارسة السياسية من شأنها تعزيز الديمقراطية في أبعادها التمثيلية والمواطنة والتشاركية ، وترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات .

• وفي إطار تفاعله مع مطلب هذه الإصلاحات ، حرص حزب الاستقلال على تقديم العديد من المبادرات والمواقف ، تتلخص أساسا في :

تأهيل الحقل السياسي :

أ- رؤية جديدة للممارسة السياسية :

دعا حزب الاستقلال إلى تطوير الممارسة السياسية ببلادنا ، وفق رؤية جديدة تقوم على أربع مرتكزات أساسية :

- التفاعل ، من خلال القرب الترابي المتواصل من المواطنات والمواطنين في مقار سكناهم ، والإنصات إلى حاجياتهم وانتظاراتهم وانشغالاتهم ، والتعبير عنها ومناقشتها داخل المؤسسات التمثيلية ؛
- الترافع ، من خلال تعبئة وتأطير النقاش العمومي وتنشيط فضاءات الحوار المدني ، وتبني مطالب المواطنات والمواطنين المشروعة في إطار مبادرات مواطنة تفعل إمكانيات وآليات الديمقراطية التشاركية من عرائض وملتمسات التشريع وفضاءات الحوار والتشاور على مستوى الجهات والجماعات الترابية للمساهمة وتتبع وتقييم المشاريع التنموية ؛
- التفكير والتوجيه الاستراتيجي ، من خلال المساهمة في بلورة وإنضاج التوجهات الوطنية الكبرى ، ومواكبة التحولات المجتمعية وصعوبات الحياة

وتعقيداتها بالنسبة للمواطنات والمواطنين ، واقتراح الحلول العملية والبدائل الخلاقة حولها وفق نسق استباقي ، مستشرف للمستقبل ، بما يعطي ضمانات في استدامة واستقرار المشروع المجتمع ؛

– العمل ، وذلك من خلال ترجمة حاجيات وانتظارات وانشغالات المواطنات والمواطنين إلى تدابير عملية قابلة للتنفيذ خاصة من خلال ملتمسات ومقترحات التشريع بالبرلمان ، أو عبر مخططات وبرامج التنمية في المجالس الترابية المنتخبة .

ب– إعادة الثقة في الفعل والفاعل السياسيَيْن :

• شدد الحزب بهذا الخصوص ، على ضرورة العمل على إعادة الثقة في الفاعل الحِزبي والفعل السياسي والديمقراطية المحلية ، والمؤسسات المنتخبة وطنيا وترابيا ، بما يمكن الوساطة الحزبية والسياسية في إطار التعددية الطبيعية التي يضمنها الدستور ويبررها المجتمع ، من استرجاع أدوارها في تمثيل وتأطير وتوجيه المواطنين وتمكنيهم من إسماع صوتهم وتبني مظالمهم ومطالبهم المشروعة لاستباق وتدبير الأزمات ، وبلورة الحلول والبدائل القابلة للتطبيق على أرض الواقع .

• أكد الحزب أنه لا مناص من تقوية الأحزاب الديمقراطية والوسائط الاجتماعية والمدنية ودور المؤسسات ، لضمان الاستقرار والنمو المشترك والارتقاء للجميع ، مشددا على ضرورة ممارسة الأحزاب لفضيلة النقد الذاتي البناء لتحسين وتجويد تدخلاتها في مواكبة حاجيات المجتمع التي تتطور بسرعة كبيرة ، وتزداد تعقيدا .

• كما شدد الحزب على إعادة المصداقية للعمل السياسي من خلال ترسيخ ثقافة الالتزام بالتعهدات ، وربط القول بالفعل ، واقتران المسؤولية بالمحاسبة ، في إطار الصلاحيات التي يخولها الدستور للفاعلين ، مؤكدا على ضرورة تحمل النخب مسؤوليتها في تأهيل الخطاب والممارسة السياسيين ، بالإضافة إلى مساهمتها الفاعلة في صنع المآلات والنتائج عوض أن تظل في موقع الملاحظ أو المتفرج بانتظار تحقيقها .

• واعتبر الحزب أن مشاركة النخب في الحياة السياسية لا تعني فقط الانتقاد والتعبير عن الاستياء ، بل لابد أن يقترن الوعي النقدي لديها كذلك بانخراطها واضطلاعها بدورها في التوجيه وحسن الاختيار ، وفي الإنتاج والتطوير والإبداع ،

وفي روح المواجهة والتحدي دون استسلام .

(من العرض السياسي في الدورة الأولى للجنة المركزية للحزب 15 دجنبر 2018/ بيان المجلس الوطني للحزب في دورته الثانية 27 أكتوبر 2018)

ج- تعزيز الديمقراطية التمثيلية :

• دعا الحزب بهذا الخصوص مختلف الفرقاء السياسيين إلى إعطاء دينامية جديدة للديمقراطية التمثيلية ، من خلال :

- تقوية الرابط السياسي الاجتماعي (السوسيو-سياسي) بين المنتخب والمواطن ، لاسيما على مستوى القرب الترابي وتبني المطالب المشروعة للساكنة ، وذلك بما يتجاوز منطق الولاءات والانتماءات الضيقة ، وبما يستثمر الممارسات الجيدة للرأسمال الاجتماعي فيما يتعلق بالتضامن والتآزر والإحسان ، وإعطاء الأولوية للفئات المعوزة ؛

- اعتماد «براديغم» رؤية جديدة للممارسة السياسية يرتكز على التفاعل والترافع ، والتفكير والاقتراح الذي يجد امتدادَه الطبيعي في الفعل والعمل ؛

- ترسيخ نماذج أخلاقية في الممارسة السياسية تعيد الاعتبار لقيم «النضال» و«العمل التطوعي» و«المبادرة المواطنة» في المجتمع ، باعتبارها قيما للمشاركة والعطاء والمساهمة في خدمة الصالح العام ؛

- اعتماد ميثاق وطني للمنتخب وللسلوك والممارسة الانتدابية ، يقوم على ثقافة المصلحة العامة ، والوفاء بالالتزامات الواردة في البرامج الانتخابية ، وحضور ترابي عبر فضاءات للتواصل واستقبال المواطنين ، واقتران المسؤولية بالمحاسبة ؛

- مراجعة المنظومة الانتخابية بما يحقق التلاؤم والربط بين التمثيلية الانتخابية والمجتمع في تحولاته ؛ وبما يسمح بتوسيع قاعدة التمثيلية المجتمعية في المؤسسات ؛

- تجديد وتوسيع قاعدة النخب السياسية بإفساح المجال أمام شرعية نضالية جديدة قادرة على تجاوز أزمة العرض النضالي الحالي ، وذلك من خلال إطلاق حوار وطني للمصالحة بين مختلف مكونات النخبة السياسية لتجاوز التقاطبات بين السياسي والتكنوقراط ، وبين الاقتصادي والسياسي ، وبين المناضلين الحزبيين والأعيان الترابيين ؛

– اعتبار مغاربة العالم الجهة رقم 13 وتقسيمها إلى دوائر انتخابية دولية ، وذلك على مستوى مجلس المستشارين .

د– تعزيز الديمقراطية التشاركية :

• شدد الحزب على أهمية الديمقراطية التشاركية ، ودورها في تعزيز المشاركة المواطنة والحوار المدني في مسلسل اتخاذ القرار وتقييم السياسات العمومية ؛ وذلك من خلال :

– مأسسة وتفعيل فضاءات الحوار المدني والمبادرة المواطنة التي تتيح مشاركة المواطن في اتخاذ وتتبع وتقييم القرار السياسي والتنموي ، مع وضع آليات لقياس رضا المواطن ، ولاسيما التفاعل عبر الوسائط الاجتماعية واستطلاعات الرأي وبحوث المنفعة العامة ، وغيرها ؛

– تفعيل المقتضى الدستوري المتعلق بتنظيم ممارسة الحق في تقديم العرائض وملتمسات التشريع ، كآلية لإيصال صوت المواطن بخصوص مختلف الاحتجاجات والنقاشات العمومية والمطالب الاجتماعية الملحة .

– العمل على تسهيل ممارسة هذه الآلية عبر تبسيط مساطرها وتعقيداتها الإدارية وتسريع وثيرة التفاعل مع الملتمسات والعرائض التي سبق تقديمها والتواصل حول مآلها ، وذلك حتى يشعر المواطن بجدوى ومصداقية هذه الآلية في إيصال مطالبه والتفاعل الفوري والإيجابي معها ، وكذلك الشأن بالنسبة لتوصيات ومقترحات المؤسسات الاستشارية وإبداء الرأي والحقوق والحكامة ؛

هـ – دعم وتطوير الأحزاب السياسية :

• اعتبر الحزب أن تطوير الأحزاب السياسية ودعمها للقيام بأدوارها الدستورية في تأطير المواطنين وفي تقديم الاقتراحات والبدائل القادرة على المساهمة في بناء المستقبل ، يعد من المداخل الأساسية لتأهيل الحقل السياسي ولإعادة الثقة في المؤسسات التمثيلية والعمل الجاد وتوطيد المسار الديمقراطي ببلادنا .

• وأكد الحزب على ضرورة إعادة النظر في الدعم العمومي الموجه للأحزاب ، الذي يجب أن يتوجه أساسا إلى تعزيز الوظيفة التأطيرية والقوة الاقتراحية لديها وتعزيز مكانة المعارضة ، عوض حصر الدعم فقط في تمويل عقد مؤتمرات الأحزاب ، أو في

ارتباط بنتائج الاستحقاقات الانتخابية .

• وأشاد الحزب بخطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح البرلمان في 12 أكتوبر 2018 الداعي إلى تأهيل العمل السياسي والرفع من الدعم العمومي الموجه للأحزاب السياسية ، مطالبا الحكومة بالإسراع في التجاوب مع القرار الملكي .

• ودعا الحزب إلى فتح نقاش عمومي من أجل مراجعة القانون التنظيمي للأحزاب السياسية ، لاسيما فيما يتعلق بتمويل الحياة السياسية باعتماد مزيد من الشفافية ، مع تعبئة الإمكانيات الضرورية وتنويع مصادرها لكي تواكب التطورات وتحصن الفعل السياسي ؛

• كما شدد الحزب على جعل هذه المراجعة فرصة لتأهيل الأحزاب للقيام بأدوارها الدستورية في تأطير المواطنين ، والتفكير في مراجعة نمط الاقتراع ، والتقطيع الانتخابي ، ومدونة الانتخابات ، والبحث في إقرار مصالحة المواطن مع السياسية .

• ودعا الحزب كافة القوى الحية إلى الالتفاف حول لحظة سياسية توافقية كبرى ، بعيدا عن التدافع والتصادم ، لتحصين المكتسبات وتجديد الالتزام الجماعي بروح ومسار الإصلاح ، وإعطاء إشارات سياسية قوية بأجندة واضحة للمرحلة القادمة ، من شأنها استعادة الثقة في السياسة ومؤسساتها .

* تعزيز نجاعة مسؤوليات ومهام المؤسسات المنتخبة:

يعتبر حزب الاستقلال أن تعزيز نجاعة آليات الديمقراطية التمثيلية وديناميتها ، مشروطةً بتحديد مسؤوليات المؤسسات المنتخبة لضمان فعاليتها وتسهيل استيعاب أدوارها بالنسبة للمواطن ، وذلك من خلال :

- اعتماد إطار قانوني خاص وملائم في شكل مدونة للتصدي لتنازع المصالح بأشكاله وتقاطعاته المختلفة ، مع تقليص تراكم المهام والانتدابات في مختلف مستوياتها (الحكومة/البرلمان/الجهوي/ الإقليمي/ المحلي/ الغرف المهنية . . .) ؛
- تقليص المدة الزمنية بين لحظة اتخاذ القرار السياسي ولحظة أجرأته وتطبيقه ، مما يقوى مصداقية الفعل السياسي والتمثيلي ؛
- تسهيل مقروئية الهيكلة الحكومية ومسؤوليات القطاعات الوزارية ، التي ينبغي أن تكون محددةً في إطار القانون التنظيمي للحكومة ، وذلك بما يُعقلن تشكيلة

الوزراء والقطاعات الحكومية ، ويَحُد من تداخل الاختصاصات الذي يحول دون إعمال مبدإ ربط المسؤولية بالمحاسبة ؛

– اعتماد التوضيح والتمييز الإجرائي بين ما يدخل في مجال التشريع وما هو تنظيمي من اختصاص السلطة التنفيذية ؛

– تجويد وتسريع الأداء التشريعي لكي يكون له وقع إيجابي على المعيش اليومي للمواطن ، وذلك من خلال :

✓ تقوية الأمن والاستقرار القانونيين بما يوضح الرؤية للمواطن والفاعل الاقتصادي ، ويؤمن العلاقات والتعاملات على المدى الطويل ، وذلك عبر تعزيز التشريع الذي يرتكز على القوانين–الإطار ،

✓ بناء النصوص القانونية والتنظيمية على أساس الثقة المسبقة في المواطن ، وليس على أساس سوء النية ،

✓ إعداد القوانين مرفقةً بدراسات الجدوى وبنصوصها التطبيقية ، حتى يمكن تطبيقها مباشرة بعد نشرها في الجريدة الرسمية ،

✓ وضع مساطر وآجال خاصة ببعض القوانين الاستعجالية لمواجهة ظروف طارئة لا تنتظر التأخير ،

✓ تبسيط مقروئية القوانين وقابليتها للتطبيق ، مع تحييد سلطة العنصر البشري عند إنفاذها ، مما سيساهم في تقليص القواعد والممارسات الموازية وغير النظامية ،

✓ تقوية درجة مقبولية القوانين لدى المواطن من خلال الإنصات والتفاعل الفوري مع مطالبه المشروعة ، وإنضاج النقاش العمومي حول مضامينها داخل المؤسسات المنتخبة وفضاءات الحوار والتشاور ، مع إعطاء دفعة قوية لآليات المبادرة التشريعية .

* مراجعة الإطار القانوني للحريات العامة

• اعتبر الحزب أن ورش تثبيت الديمقراطية ببلادنا أصبح معطلا بفعل عدد من الممارسات التي تتنافى مع الأعراف والقواعد الديمقراطية في ظل ضبابية وغموض المشهد السياسي ، وعدم قدرة الحكومة على التمثل الديمقراطي لروح وجوهر الدستور في تنزيل قوانينه التنظيمية .

• كما حذر الحزب من التراجع النسبي للحريات العامة ببلادنا ، وهشاشة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، واستمرار الالتفاف حول مخرجات العملية الانتخابية ، وتكوين مجالس ومؤسسات هجينة ، الأمر الذي يساهم في النفور من العمل السياسي ويضعف منسوب الثقة في ديمقراطيتنا الناشئة .

• عبر الحزب ، بمناسبة مرور ستين عاما على صدور قانون الحريات العامة سنة 1958 ، عن اعتزازه بهذا التوجه الحقوقي المبكر لبلادنا الذي ساهم في إرسائه حزب الاستقلال من خلال الحكومة التي كان يرأسها المرحوم المجاهد أحمد بلافريج ، حيث تم إقرار الحقوق الأساسية والحريات العامة ، وتنظيم التعددية الحزبية والجمعوية ، والانتقال من صدامية الصراع السياسي إلى التدافع السلمي والحوار المدني .

• دعا الحزب بالمناسبة ، إلى إطلاق نقاش عمومي بشأن وضع مدونة للحريات العامة يتم من خلالها تحيين وملاءمة الإطار القانوني الحالي مع المنظومة الحقوقية والمواطناتية لدستور 2011 ، لاسيما فيما يتعلق بحرية التعبير والتجمعات العمومية وحرية التظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات ، ومواكبة التحديات الناتجة عن التحولات المتسارعة التي أفرزتها ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وما أحدثته من تغييرات عميقة في المجتمع وفي وسائطه التواصلية والاجتماعية والسياسية .

(من بلاغ اللجنة التنفيذية 14 نونبر 2018)

* استقلالية القضاء

• في إطار النقاش الجاري حول استقلالية القضاء وتوجس بعض الفاعلين من اختلال في التوازن بين السلط الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ، لاسيما بعد أن أصبحت السلطة القضائية مستقلة ، أو عبارة عن مؤسستين/ سلطتين مستقلتين عن بعضهما البعض ، أكد الحزب بهذا الخصوص على ما يلي :

– ضرورة تضافر جميع الجهود من أجل توطيد استقلالية القضاء الفتية ببلادنا وجعلها في خدمة الإقلاع التنموي وترسيخ الثقة والنجاعة والأمن القضائي لفائدة المواطنات والمواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ؛

– اعتبار استقلالية القضاء ركنا أساسيا من أركان دولة القانون والمؤسسات ، الذي يصب في ضمان حقوق المواطن والمقاولة ، ويكرس مبادئ مساواة الجميع أمام القضاء ، وتوفير شروط المحاكمة العادلة للجميع ، وعدم الإفلات من العقاب ؛

– كون القضاء ، في سلطته التقديرية المستقلة ، ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار المسؤولية الديمقراطية تجاه المجتمع . وبالتالي هناك حاجة ، في نظر الحزب ، إلى آلية للتوازن من خلال السياسة التشريعية التي تضعها الحكومة أولا ، ثم من خلال العمل الذي يضطلع به البرلمان في التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية ، وذلك بما يعزز سمو القانون ويقلص من السلطة التقديرية للعنصر البشري ؛ وما سيكون لذلك من وقع إيجابي على نجاعة منظومة العدالة عموما ، ولاسيما فيما يتعلق بولوج المواطن إلى المحاكم وجدوة الأحكام وآجال تنفيذها ؛

– ضرورة الالتزام بمبدأ فصل السلط وتوازنها ، وعدم المساس بمقومات دولة الحق والقانون وضمان شروط المحاكمة العادلة ، واحترام قرينة البراءة ، والمساواة أمام العدالة بدون تمييز أو انتقائية وتحصين القضاء من التأثيرات الخارجية كيفما كان نوعها ومصدرها .

(من العرض السياسي للأمين العام للحزب
في الدورة الأولى للجنة المركزية للحزب ، 15 دجنبر 2018)

* تعزيز الديمقراطية المحلية الجهوية المتقدمة

يعتبر حزب الاستقلال أن الجهوية أضحت خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية المندمجة والحكامة الترابية الجيدة لما تتيحه من تحقيق التقدم والتطور المجالي ، ولما توفره من توازن تنموي واقتصادي بين مختلف الجهات ، ولما لها من دور تحفيزي للتنمية المحلية وتحريرها من عُقال المركزية وذلك عبر صياغة سياساتٍ محلية تنبع من الخصوصية المميزة لكل جهة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووضع مخططات واستراتيجيات مختلفة وبرامج لمكافحة الاختلالات والفوارق المجالية والاجتماعية .

• ثمن الحزب دعوة جلالة الملك محمد السادس ، في خطابه بمناسبة افتتاح البرلمان بتاريخ 13 أكتوبر 2017 ، الحكومة إلى وضع جدول زمني مضبوط لاستكمال تفعيل الجهوية المتقدمة ، وإخراج ميثاق متقدم للاتمركز الإداري .

• في ظل التردد الذي طبع سلوك الحكومة في تنزيل التعليمات الملكية ، عبر الحزب عن أسفه لإمعان الحكومة في تعطيل مشروع الجهوية المتقدمة ، نظرا لغياب الإرادة والرؤية السياسية لديها لنقل اختصاصاتها من المركز إلى الجهات ، وبقاء المجالات سجينة اختيارات مفرطة في المركزية وغير قادرة على تحقيق التنمية المنشودة .

• كما نبه إلى أن مشروع اللاتركيز الإداري ، ينبغي أن يكون إراديا وأن يستوعب روح وجوهر الاختيار الديمقراطي ، بعيدا عن إعادة إنتاج المركزية بهندسة جديدة ، وأن يكون في مستوى رهانات إنجاح ورش اللامركزية .

• طالب الحزب بإحداثُ هيئة استراتيجية للجهوية المتقدمة تتولى قيادة وتتبع تفعيل نقل الاختصاصات والموارد للجهات ، وتنفيذ البرامج التعاقدية مع الدولة في إطار السياسات العمومية والمخططات القطاعية المعتمدة وجعل الجهات أقطاب فعلية للاستثمار والتشغيل وخلق الثروة لفائدة الساكنة المحلية .

• و يقترح الحزب بهذا الخصوص :

– تحديد الاختصاصات الحصرية للجماعات الترابية في تمايز وتكامل فيما بين الجهات والمجالس الإقليمية والجماعية مع إعطاء الصدارة الكاملة للجهات ؛

– التوجه نحو جهوية متقدمة بصلاحيات موسعة تفعيلا لمبدإ التدريج والتمايز بين الجهات (تمهيدا لتطبيق مقترح الحكم الذاتي) ، بحيث ينبغي الإسراع في نقل الاختصاصات ومواكبتها بالموارد المالية والبشرية المناسبة ، من خلال إحداث مصالح إدارية «لامركزة» تحظى بالصلاحيات اللازمة ووسائل العمل الضرورية ، في مختلف القطاعات المعنية بالاختصاصات المنقولة ، وتواكب مجالس الجهات في تنفيذ برامجها التنموية ؛

– تقوية الاختصاصات الذاتية للجهات وتكريس سموها ، والعمل على اضطلاعها بتنسيق وتتبع البرامج التنموية للجماعات الترابية الأخرى ، وكذا مشاريع التوطين الترابي للمخططات القطاعية الوطنية على المستوى الجهوي ؛

– العمل على تحديد دقيق بين المجالات التنظيمية لرئيس الجهة والمجالات التي تندرج في إطار ممارسة السلطة التنظيمية لرئيس الحكومة ؛

– مراجعة التقطيع الترابي في اتجاه تقليص عدد الجماعات الترابية وتجميعها ، وملاءمته مع الخريطة السوسيو–اقتصادية للتراب الوطني ، من أجل تمكين الجماعات من مقومات التنمية والتطور أساسا من مواردها الذاتية ؛

– مراجعة الإطار القانوني للجبايات المحلية يأخذ بعين الاعتبار نظام الجهوية المتقدمة ، ويضع آلياتٍ وحلولاً ناجعة ومبتكرة لإشكالية التحصيل والباقي استخلاصه .

(من العرض السياسي للأخ الأمين العام

في الدورة الأولى للجنة المركزية للحزب 15 دجنبر2018)

التصور الاستقلالي للنموذج التنموي الجديد

* نحو نموذج تنموي تعادلي

• تفاعلا مع الخطاب الملكي السامي بتاريخ 13 أكتوبر 2017 ، الذي دعا فيه جلالة الملك مختلف الفاعلين المؤسساتيين والسياسيين إلى التفكير الجماعي لصياغة نموذج تنموي جديد بعد أن بلغ النموذج الحالي مداه ، قرر الحزب المبادرة إلى إعداد تصوره لهذا النموذج ، والذي انطلق بإحداث لجنة خاصة أسندت إليها مهمة الاشتغال بمعية أطر وخبراء الحزب على بلورة مشروع هذا التصور ، ليتم بعد ذلك عقد لقاءات جهوية لفتح النقاش حول مداخله الكبرى ، ليتم تقديم ثمرة هذا العمل أمام المجلس الوطني للحزب المنعقد بتاريخ 27 أكتوبر 2018 الذي صادق عليها بالإجماع ، تلاها صياغة مذكرة بهذا الخصوص تم رفعها للديوان الملكي بتاريخ 11 يناير 2018 .

• ويروم تصور الحزب –الذي ترجم بوضوح المرجعية الاستقلالية في التعادلية الاقتصادية والاجتماعية وعكس قيم ومبادئ الحزب ونضالاته من أجل تنمية الإنسان المغربي والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية– تأسيس مفهوم جديد للتنمية البشرية المستدامة بإدماج رهانات التنمية البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة وتحقيق القطائع الضرورية مع مسارات إنتاج الأزمة ، ويقدم رؤية شاملة ومندمجة ومتكاملة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، قادرة على الإسهام في جعل بلادنا في صدارة الدول الناشئة .

(من بيان المجلس الوطني 27 أكتوبر 2018) .

* النموذج التعادلي للتنمية البشرية المستدامة

المحاور الأساسية :

من أجل القيام بالقطائع وتحقيق الانتقالات الكبرى التي ينادي بها حزب الاستقلال من أجل نموذج تنموي جديد كفيل بتحقيق العدل والمساواة ، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ، وتقوية التماسك الاجتماعي ، والنهوض بالطبقة الوسطى وبالإنسان المغربي عموما ، فإن الحزب يقترح المحاور الأساسية لهذا النموذج ، ويجملها فيما يلي :

- المحور الأول : اعتماد حكامة ناجعة مع الحرص على تقوية الديمقراطية ؛
- المحور الثاني : جعل التشغيل في صلب السياسات العمومية والقرارات الاقتصادية ؛
- المحور الثالث : تحسين الجاذبية والتنافسية الاقتصادية ؛
- المحور الرابع : تنمية الطبقة الوسطى ومحاربة الفقر ؛
- المحور الخامس : الانخراط الإرادي في الثورات التكنولوجية ؛
- المحور السادس : تأهيل المقومات الأساسية للتنمية البشرية : التربية والصحة والمساواة بين الجنسين وحماية البيئة وإدماج الشباب .

(محاور النموذج التعادلي للتنمية البشرية المستدامة ماي 2018) .

المقومات الأساسية :

- من منظور الحزب يجب أن يندرج النموذج التنموي الجديد في إطار المشروع المجتمعي المشترك الذي يحدد الدستور مقوماته الأساسية :

- الثوابت الجامعة للأمة بما فيها الخيار الديمقراطي في ظل الملكية الدستورية ، الديمقراطية البرلمانية والاجتماعية ،
- تمفصل الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية ،
- تثمين وصيانة التنوع الثقافي واللغوي في إطار الوحدة الوطنية ،
- اعتماد منظومة متقدمة في الحقوق بمختلف أجيالها ،
- تكريس مقومات المواطنة الكاملة في توازن بين الحقوق والواجبات ،
- إقرار المساواة ومحاربة مختلف أشكال التمييز ،
- ضمان حق الملكية ، وحرية المبادرة والمقاولة ، والتنافس الحر والشريف ،
- ربط المسؤولية بالمحاسبة ، وعدم الإفلات من العقاب . . .

* القطائع والانتقالات الكبرى

• تضمن التصور الاستقلالي للنموذج التنموي الجديد جملة قطائع وانتقالات كبرى يتعين على بلادنا القيام بها بكل شجاعة سياسية كاختيارات استراتيجية من أجل تجاوز الاختلالات والنواقص المتراكمة التي حولت النموذج الحالي إلى معطل للدينامية التنموية ومنتج للفوارق الاجتماعية والمجالية ، تتلخص فيما يلي :

1 . الانتقال من مجتمع مبني على «الواسطة» والامتيازات والدوائر النفعية المغلقة إلى مجتمع الحقوق المكفولة للجميع على قدم المساواة ، في إطار سمو القانون ، وشفافية مساطر الولوج إلى الخدمات مع تبسيطها ، وصياغة وإنفاذ القوانين على أساس الثقة في المواطن ، والقطع مع أسباب «الحكرة» في علاقة المواطن بالإدارة والمؤسسات ،

2 . الانتقال من مقاربة مبنية على الآنية وإطفاء الأزمات إلى الاستباقية والرؤية الاستراتيجية الطويلة المدى ، التي ترتكز على البرمجة وضع الآليات اللازمة للإنصات والاستشارة والتفاعل المبكر واستشراف المستقبل ، واعتماد الاستدامة في مقابل الحلول الترقيعية ذات الوقع المؤقت ،

3 . الانتقال من تشتيت الموارد والتدخلات إلى الاستهداف ، وذلك من خلال :

◆ بلورة استراتيجية مدمجة للنهوض بكل من المناطق الجبلية والشريط الحدودي ،

◆ بلورة وتنفيذ سياسات اجتماعية تهدف غلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية و تقوية تكافؤ الفرص بين كل المواطنين ، وفي كل أنحاء المملكة ،

◆ استهداف الأسر – عوض الأفراد- من قبل البرامج الاجتماعية لتمكينها من الارتقاء الاجتماعي والمجتمعي .

4 . الانتقال من التدبير العمودي الى المقاربة المندمجة التي تعتمد على التقائية وتكامل الخدمات والمشاريع التنموية على المستوى الترابي ، وهو ما سيمكن من تحقيق نتائج ملموسة على المعيش اليومي للمواطن ، وكذا ترشيد النفقات والموارد المالية المرصودة وتحسين مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية ؛

5 . الانتقال من نموذج تشييد البنيات الى نموذج بناء القدرات من خلال الرهان على الرأسمال البشري ، بـ :

◆ تطوير القدرات البشرية والمقاولاتية لمواكبة الدينامية الجديدة التي نطمح اليها ؛

◆ تطوير القدرات الانتاجية ، وجعل الاستثمار يخلق فرص شغل بصفة مباشرة وغير مباشرة ودائمة ؛

◆ وتطوير القدرات التكنولوجية والابداعية التي تستشرف المستقبل ، وتجدد أدوات الإنتاج وتحمي تنافسية المنتوج الوطني .

6 . الانتقال من الاستهلاك المفرط للموارد النادرة ، لا سيما الماء والطاقة والموارد المالية ، إلى الاستهلاك العقلاني لهذه الموارد والعمل على تثمينها من أجل التنمية وتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين ، مما يستلزم وضع رؤية استراتيجية لاستثمار هذه الموارد النادرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مع إقرار شروط إلزامية لضمان الاستدامة .

وقد عبر حزب الاستقلال عن قناعته الراسخة بضرورة إضفاء المعنى على هذا التحول وإعطائه مضمونا حقيقيا ، حتى لا يصبح مجرد خطابات أو تسميات للاستهلاك السياسي أو الإعلامي . وضرورة إشراك المواطن عبر مشاركة الهيئات السياسية والنقابية والمنظمات المهنية والمجتمع المدني ، وكل الآليات التمثيلية ، وذلك حتى نضمن تملك هذا المشروع من قبل المواطن ، وحتى يقتنع الشباب بصفة خاصة أن هذا النموذج الجديد سيكون فعلا هو بوابةُ الارتقاء بالنسبة إليهم نحو حياة أفضل قوامها بالإنصاف في توزيع الثروة ، والمواطنة الكريمة .

الفهرس

مواقف الحزب بشأن قضية الوحدة الترابية

* مواقف حزب الاستقلال بخصوص تطور وحدتنا الترابية 4
1 – الرأي الاستشاري للمدعي العام لمحكمة العدل الأوروبية بخصوص اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي 4
2 – قرار محكمة العدل الأوروبية في شأن اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي بتاريخ 27 فبراير 2018 5
3 – لقاء الوفد المغربي مع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء المغربية السيد هورست كوهلر (لشبونة 6 مارس 2018) 5
4 – تحركات جبهة البوليساريو شرق دار الدفاع الأمني للصحراء المغربية 6
5 – لقاء العيون للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة (9 أبريل 2018) 6
6 – قرار مجلس الأمن حول الصحراء المغربية بتاريخ 27 أبريل 2018 8
7 – مخرجات القمة الحادية والثلاثين للاتحاد الإفريقي بالعاصمة الموريتانية نواكشوط بتاريخ 1 يوليوز 2018 8
8 – المائدة المستديرة حول الصحراء المغربية بجنيف 06-05 دجنبر 2018 9
9 – تجديد توقيع اتفاق الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي بتاريخ 14 يناير 2019 9
10 – مساهمة الدبلوماسية الموازية في الدفاع عن القضية الوطنية 9

تفاعل الحزب مع قضايا وطنية آنية

* مواقف الحزب بخصوص الوحدة والهوية الوطنية والإنسية المغربية 12
* مواقف حزب الاستقلال بشأن الاحتقان الاجتماعي 13
1 – الاحتجاجات والتوترات الاجتماعية بمناطق الريف 14
أولا : أحداث إقليم الحسيمة 14

أ- الأحكام الثقيلة الصادرة في حق معتقلي الحسيمة بتاريخ 26 يونيو 2018 14
ب – جبر الضرر الجماعي بالحسيمة والمصالحة مع الريف 15
جبر الضرر الجماعي 15
المصالحة مع الريف 16
ثانيا : أحداث إقليم جرادة 16
2 – ظاهرة مقاطعة بعض المنتوجات الاستهلاكية 17
3 – مواقف الحزب بخصوص التدابير الضريبية والجمركية وأثرها على قطاع التجارة 17
مواقف الحزب بشأن الحوار الاجتماعي 19
مواقف الحزب بخصوص إصلاح ورش التعليم 20
مواقف الحزب بخصوص النهوض بأوضاع الشباب وإدماجهم في المجتمع 24
1 – بطالة الشباب وإشكالية الإدماج في سوق الشغل 24
2 – الشباب وأزمة الثقة 26
3 – الشباب والنموذج التنموي الجديد 27
4 – إقرار الخدمة العسكرية 28

مواقف الحزب بشأن الأداء الحكومي

* الحكومة وهدر زمن الإصلاح 31
* الحكومة وتدبير الأمور الجارية 32
* تقاعس الحكومة يغذي أزمة الثقة 33
* مواقف الحزب بخصوص الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والمالية للحكومة 36
1 – تغلغل ليبرالي غير متوازن في التوجهات الاقتصادية والاجتماعية 37
2 – تدبير ميزانياتي لا يواكب الخصاص الاجتماعي 38
3 – مذكرة الحزب حول تنمية المناطق الحدودية 41
4 – مذكرة الحزب حول مشروع قانون مالية معدل برسم سنة 2018 46

مواقف الحزب بشأن الإصلاحات السياسية والمؤسساتية

تأهيل الحقل السياسي 50

أ- رؤية جديدة للممارسة السياسية 50

ب- إعادة الثقة في الفعل والفاعل السياسيين 51

ج- تعزيز الديمقراطية التمثيلية 52

د- تعزيز الديمقراطية التشاركية 53

هـ- دعم وتطوير الأحزاب السياسية 53

* تعزيز نجاعة مسؤوليات ومهام المؤسسات المنتخبة 54

* مراجعة الإطار القانوني للحريات العامة 55

* استقلالية القضاء 57

* تعزيز الديمقراطية المحلية : الجهوية المتقدمة 58

التصور الاستقلالي للنموذج التنموي الجديد

* نحو نموذج تنموي تعادلي 61

* النموذج التعادلي للتنمية البشرية المستدامة 62

* المحاور الأساسية 62

* المقومات الأساسية 62

* القطائع والانتقالات الكبرى 63

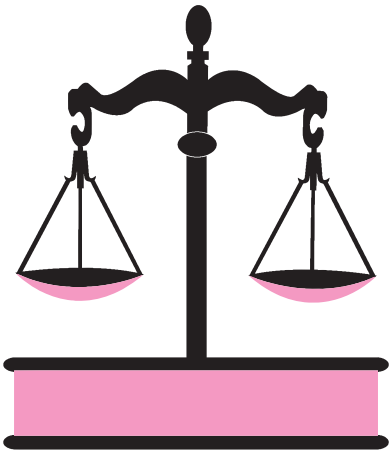

حزب الاستقلال

ⵓⵔⵓⴱⵓⵍⵉⵙⵜⵇⵍⵍⵓ